

الحرية المستقبل والمرأة

العدد	التاريخ
٥٩٥	١٩٧٢/١١/١٣
٥٩٦	١٩٧٢/١١/٢٠
٦٠٠	١٩٧٢/١٢/١٨
٦٠٢	١٩٧٣/١/١
٦٠٣	١٩٧٣/١/٨
٦٠٤	١٩٧٣/١/١٥
٦٠٥	١٩٧٣/١/٢٢
٦٠٦	١٩٧٣/١/٢٩
٦٠٧	١٩٧٣/٢/٥
٦٠٩	١٩٧٣/٢/١٩
٦١١	١٩٧٣/٣/٥
٦١٣	١٩٧٣/٣/١٩
٦١٥	١٩٧٣/٤/٢
٦١٨	١٩٧٣/٤/٢٣
٦٢٠	١٩٧٣/٥/٧
٦٢٢	١٩٧٣/٦/٤

الحرية
اسبوعية سياسية عربية

في هذا العدد

EL-HOURRIAH – Nº 595 – 13/11/1972 _ بيروت - ١٣/١١/١٩٧٢ - العدد ٥٩٥ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا

النظام الاردني يسعى للمصالحة العربية تمهيداً لمبادرة أميركيّة جديدة

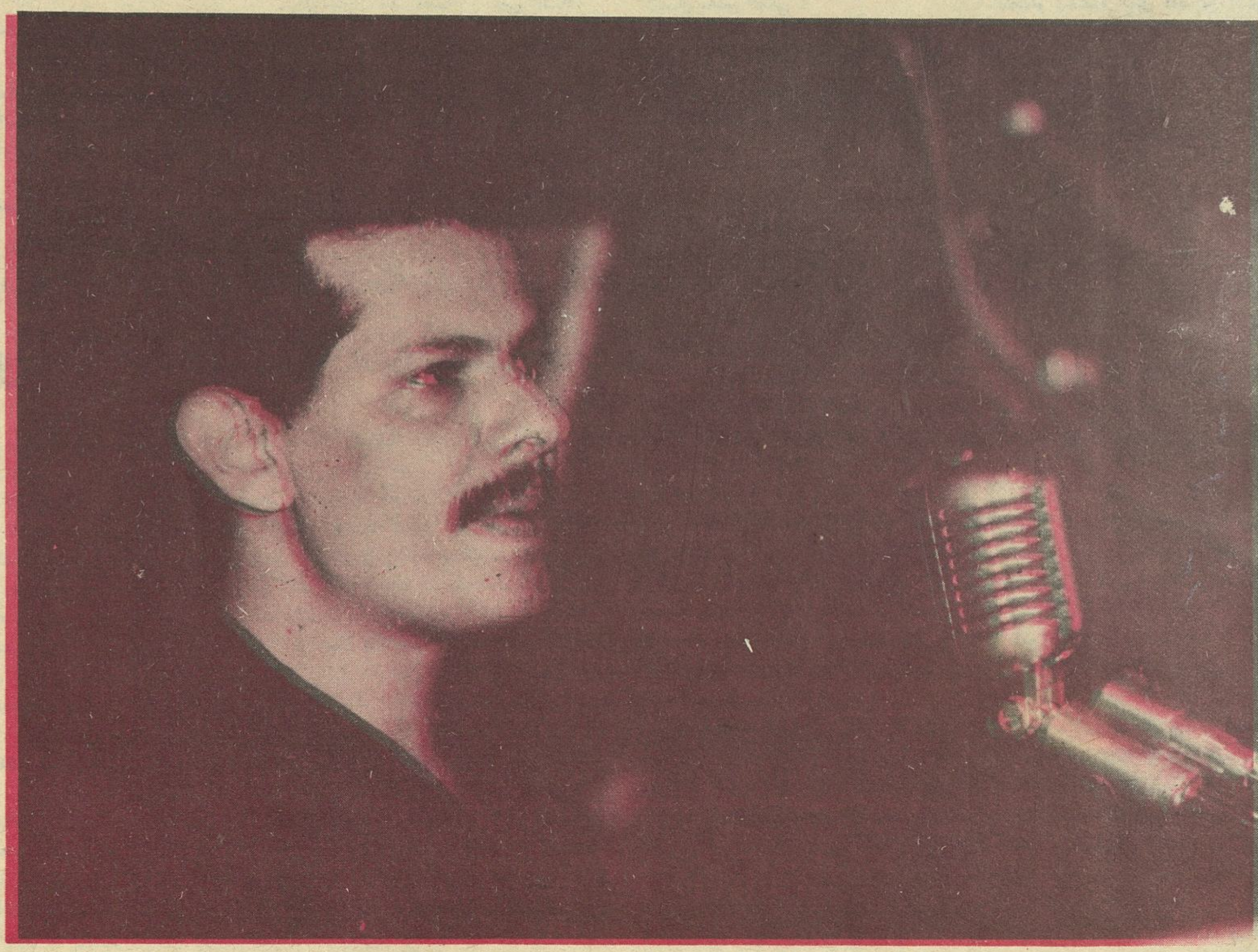


طلب وزير خارجية الاردن من وزير خارجية الكويت ان تقوم الاخيرة بمبادرة وساطة لفتح باب المصالحة مع مصر .. وتقول معلومات خاصة وردت من الاردن ان الملك حسين يؤكد لحاشيته وللاوساط القريبة منه ان الاميركيين قد وعدوه بمبادرة جديدة في بداية العام القادم ، وأنه مستعد لتقديم تنازلات ضمن حدود مشروع الون على آساس قدس موحدة مع ممر تحت العلم الاردني للاماكن المقدسة الاسلامية مع تعديلات في منطقة المثلث وبقاء شريط المستعمرات الاسرائيلي على الضفة الغربية لنهر الاردن وعدم دخول قوات عسكرية والاكتفاء ببوليس محلي.

هذان الخبران يؤكدان سعي النظام الهاشمي لمصالحة عربية يقصد منه التمهيد للمبادرة الاميركية الجديدة .

وينعقد مؤتمر وزراء الاخارجية والدفاع العرب في الكويت في ١٥ الشهر الجاري تحت شعار المصالحة وتنقية الاجواء العربية. وستشمل هذه « المصالحة » اعادة البحث في العلاقات بين الحكم الاردني والمقاومة الفلسطينية في محاولة جديدة لجرها الى « مائدة المفاوضات » على غرار مؤتمر جدة بهدف ان يحصل النظام الاردني على « صك براءة » أمام الدول العربية الموقعة على اتفاقية القاهرة لتمرير المبادرة الاميركية الجديدة ، وبهدف شق صفوف المقاومة وضرب وحدتها الوطنية .

— راجع ص ٢ وص ١٦ —



عبد الفتاح اسماعيل يجيب على أسئلة «الحرية» : حول التطورات السياسية الجارية في اليمن الديمقراطية



إضراب ..١٥٠ عامل في غندور : بدايات طور جديد في نضال عمال الصناعة

بعد عام من التوقف عن الصدور هيئة التحرير تحدد

دور "الحرية" وخطها السياسي

اتجاهات الخط السياسي للمجلة حول :

□ مهام الوضعين العربي والعالمي

□ قضايا النضال الوطني الديمقراطي في لبنان

□ قضايا الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني .

● مع عودة « الحرية » الى الصدور ترى هيئة التحرير لزاما عليها أن تستعيد تحديد الموقع الذي سوف تنطلق منه المجلة في ممارستها لدورها ، والعناصر الرئيسية للخط السياسي العام الذي سوف تحمله في مختلف المجالات .

هذه الاستعادة لا بد أن تنطلق من نظرة سريعة الى موقع المجلة السابق كما تجلى على امتداد خمس سنوات ، اي منذ انفصالها عن حركة القوميين العرب بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ حتى توقفها المؤقت عن الصدور في نهاية عام ١٩٧١ . لقد اتى الموقع المذكور يعكس الاتجاهات الايديولوجية والسياسية لعدد من المنظمات اليسارية والديمقراطية الثورية المتحدرة في الاصل من بعض الاجنحة التقدمية المنفصلة عن حركات قومية بورجوازية والمستقطبة لعناصر ماركسية تحمل اعتراضات اساسية على وجهة عمل الاحزاب الشيوعية القائمة . وهي منظمات لعبت هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ دورا تاريخيا رئيسيا في انضاج ظروف قيامها ونموها كتعبير عن تطور مستوى الصراع الطبقي والايديولوجي ضمن حركة التحرر الوطني العربية .

وضمن المنظمات المذكورة التي قامت في ساحات عربية عديدة (فلسطين ، لبنان ، العراق ، الخليج ، اليمن ... الخ) لتجد في « الحرية » مجالا للتعبير عن اتجاهاتها النظرية ومواقفها السياسيةونضالاتها اليومية، كان للطرفين اليساريين اللبناني والفلسطيني دور رئيسي وخاص في اصدار المجلة وتوجيهها خلال اعوام ٦٨، ٦٩ ، والنصف الاول من عام ٧٠ . اما خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٠ وطوال عام ١٩٧١ فقد تولى الطرف اللبناني وحده مسؤولية توجيه المجلة فاستمر في اصدارها ناطقة بلسانه وحاملة الخط السياسي نفسه الذي تجلى على صفحاتها بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، بكل عناصره ومظاهره الرئيسية .

وحول هذه الصيغة التي استقر عليها صدور المجلة خلال عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ (اي تحولها الى مجلة ناطقة بلسان الطرف اللبناني وحده واستمرارها حاملة الخط السياسينفسه الذي انطلقت منه بعدحزيران٦٧ بكلتعبيراته)، حول هذه الصيغة نشا بين الطرفين اليساريين اللبناني والفلسطيني اللذين تحملا المسؤولية الرئيسية في اصدارها اصلا ، خلاف تناول — بالاضافة الى مسألة انفراد الطرفاللبناني في توجيهها — جوانب من الخط السياسيالذي استمرت تحمله تحت اشراف الطرف المذكور .

وهو خلاف جعل استمرار صدور المجلة متعذرا ، فكان أن توقفت مؤقتا كي تتاح للطرفين فرصة اعادة تحديد دورها ووظيفتها على قاعدة المشاركة بين الاطراف السياسية ذات الصلة التاريخية بها ، وفرصة التدقيق في الخلاف حول خطها السياسي العام ومراجعة ونقاش بعض جوانبه .

وخلال العام الذي احتجبت فيه المجلة (بين تشرين الثاني ١٩٧١ وتشرين الثاني ١٩٧٢) دارت مناقشات مطولة امكن الوصول من خلالها الى اعادة تحديد الخط السياسي العام الذي سوف تستانف المجلة صدورها على اساسه ، في مختلف المجالات : عربيا وعالميا ، فلسطينيا ولبنانيا .

وقبل ان نعرض لعناصر هذا الخطالسياسي بشيء من التفصيل ، لا بد أولا من ايراد الصيغة التي جرى التوصل اليها بصورة مشتركة تحديدا لدور المجلة ووظيفتها : ان « الحرية » ليست مجلة تنظيم سياسي معين وحيد ، بل هي سوف تكون اساسا مجلة محور عربي ثوري يضم عددا من الاطراف والمنظمات الشيوعية واليسارية والوطنية الديمقراطية ذات النهج السياسي الجذري يجمع بينها على تفاوت تطورها وتباين خصائص مواقعها الوطنية القطرية واختلاف مميزات ساحاتها النضالية أفق استراتيجي مشترك ينطلق من كونها تواجه جميعا التحالف الصهيوني الامبريالي الرجعي وقوى القمع والاستغلال في الوطن العربي من مواقع الجماهير العربية في مختلف اقطارها ومن زاوية وجهة نظرها ومصالحها وحقوقها وحرياتها الديمقراطية .

هذا الافق الستراتيجي المشترك هو ما سوف تنطلق « الحرية » منه في تصديها لقضايا المرحلة الراهنة من تطور الوضع السياسي العربي العام وفي معالجتها للوضع العالمي واتجاهات صلته بالمنطقة العربية . أي ان « الحرية » سوف تعكس في خطهاالسياسيتجاه الوضعين العربي والعالمي حدود اللقاء بين اطراف المحور العربي الثوري المذكور ، كما سوف تناضل من اجل تمتين هذا اللقاء وبلورة وانضاج البرنامج السياسي المشترك الذي يجب ان يشكل عموده الفقري .

اما المساهمات المختلفة حول الاوضاع الوطنية القطرية من جانب الطرفين اللبناني والفلسطيني فسوف تعكس اساسا الموقع المستقل لكل طرف في ساحته النضالية وزاوية تعاطيه فكرا وممارسة مع قضايا هذه الساحة واتجاهات تطورها الخاص .

بعد هذا التحديد لدور المجلة ووظيفتها نورد فيما يلي الاتجاهات الرئيسية للخط السياسي الذي سوف تعتمده « الحرية » قاعدة لصدورها في مختلف المجالات : عربيا وعالميا ، فلسطينيا ولبنانيا .

اتجاهات الخط السياسي للمجلة تجاه قضايا الوضع العربي

انطلاقا من ادراك السمات العامة المشتركة للمرحلة الراهنة من تطور الوضع العربي بوصفهامرحلة تحرروطني ديمقراطي ،فانمضمون المادة السياسية العربية العامة في المجلة سوف ينهض على المحاور الرئيسية التالية :

اولا — ابراز التناقض الرئيسي الذي يحكم أوضاع المنطقة العربية : حركة ومصالح الجماهير العربية في مواجهة معسكر الامبريالية والصهيونية والرجعية .

وهو امر معناه اعطاء الصدارة على صفحات المجلة للجهد المتصل الرامي الى كشف ومطاردة مواقع واتجاهات العدو القومي والامبريالي والطبقي الرئيسي في سعيه لاحكام سيطرته على المنطقة . هذا الجهد سوف تتابعه المجلة على مستويات عديدة :

١ — الحل السلمي الاسرائيلي استراتيجية وتطبيقا : الاهداف الرئيسية للستراتيجية الصهيونية خلال المرحلة الراهنة (التوسع الارضي على قاعدة مكتسبات عدوان ١٩٦٧ ، فتح ابواب المنطقة امام الهيمنة الاقتصادية والقهر العسكري والسياسي الاسرائيلي) ، الخطة التطبيقية التي تعتمدها اسرائيل لتنفيذ استراتيجيتها المذكورة من جانب واحد وبهدف جر الانظمة العربية الى التسليم بها اخيرا (برنامج التصفية العسكرية والسياسية لوجود المقاومة ونفوذها في الارض المحتلة واصطناع تمثيلسياسي بديلللشعب الفلسطيني، مشاريع الدمج الاقتصادي ، العلاقة الاقتصادية الفعلية مع الاردن ، حركة بناء المستعمرات الجديدة في الاراضي العربية ، سياسة الحاق الاراضي رسميا بالكيان الاسرائيلي ، المنشآت العسكرية والاستثمارات البترولية في سيناء ، التصلب المتزايد للديبلوماسية الاسرائيلية أمام التنازلات العربية الرسمية ، السقف النهائي المطلوب لهذه التنازلات كما تتصوره اسرائيل ... الخ) .

٢ — السياسة الامبريالية تجاه المنطقة العربية : مضمون علاقة السيطرة الامبريالية ومواقعها الرئيسية (البترول ، السوقالعربية المجال الستراتيجي ، قواعد النفوذ السياسي المباشر) ، الدور المركزي للامبرياليةالاميركية في المنطقة (العمل على ترسيخمجالاتسيطرتها الراهنة ، التصلب المتزايد باتجاه استعادة أهم المواقع التي خسرها الاستعمار في المنطقة العربية خلال السنوات العشرين الماضية)، المضمون الفعلي للسياسات الفرنسية والبريطانية والالمانية الغربية وحدود التنافس والصراع بين مختلف أطراف المعسكرالامبريالي حيال المنطقة العربية ... الخ .

٣ — دور الانظمة والقوى الرجعية العربية كرأس حربة للهجمة الامبريالية الصهيونية : تحركات النظام الهاشمي بعد تصفية المقاومة عسكريا باتجاه التمهيد لحل سلمي هاشمي رجعي — اسرائيلي على حساب القضية الوطنية للشعب الفلسطيني (دخول مشروع الملك حسين حيز التطبيق بمساعدة مباشرة من اسرائيل) . دور النظام السعودي في حماية المصالح الامبريالية في الجزيرة العربية (تسوية اوضاع الخليج بالاتفاق مع ايران ، تصعيد مخطط ضرب الحركة الثورية المسلحة وقمع وتطويق القوى الوطنية الديمقراطية في جنوب اليمن وظفار) . تزايد بروز اتجاهات القمع والانخراط المباشر ضمن معسكر الرجعية لدى النظام اللبناني بالعلاقة مع ظرف التراجع الوطني العام المؤقت الذي دخلته المنطقة ومع احتدام ازمة الرأسمالية اللبنانية في الداخل (التخطيط المستمر لقمع الحركة الوطنية اللبنانية ومحاولات ضرب المواقع المتبقية لحركة المقاومة الفلسطينية في لبنان). دور النظامين المغربي والتونسي بكونهما ركيزة المصالح الامبريالية وقلعة الرجعية في شمال افريقيا ... الخ .

ثانيا — متابعة قضايا المواجهة الدائرة بين القوى الثورية في حركة التحرر الوطني العربية وبين المعسكر الامبريالي الصهيوني الرجعي :

أن ذلك يفرض ان تكون صفحات المجلة ميدانا لابراز نضالات القوى الثوريةالتي تقف الان في خط المواجهة الامامي مع العدو القومي والامبريالي والطبقي الرجعي ، ولرفع راية التضامن مع هذه القوى وخرق الحصار الاعلامي الامبريالي الرجعي والبورجوازي المضروب حول نضالاتها ، وفي هذا المجال سوف تعمل المجلة على ان يكون لها دور اساسي في :

١ — دعم وابراز اتجاهات وقوى الصمود الوطني والثوريضمنحركة المقاومة الفلسطينية في وجه مخطط التصفية الاسرائيلي الهاشمي الرجعي (الاردني — الفلسطيني) الجاري تنفيذه ضدها والذي يحظى بمساندة الامبريالية الاميركيةالمطلقة ، وفيوجه محاولات استدراجها الى الانخراط ضمن سلسلة التراجعاتالعربية الرسمية .

٢ — ابراز ومساندة الكفاح الشعبي المسلح في ظفار ونضال القوى الوطنية والديمقراطية في عموم منطقة عمان والخليج العربي .

٣ — التضامن معجمهورية اليمنالديمقراطية الشعبية ومع نضال القوى الديمقراطيةالثورية في شمال اليمن ضد الهجمة الامبريالية الرجعية التي تستهدف ضرب النظام الوطنيالديمقراطي في عدن وتصفية الدور الذي يلعبه في تدعيم القوى المناضلة ضد الاستعمار والرجعية في الجزيرة العربية .

٤ — مساندة الحركة الوطنية الديمقراطية في المملكة العربية السعودية والمساهمة في فك الحصار الاعلامي عما تتعرض له من قمع على يد النظام الملكي الرجعي والمرتبط بالامبريالية .

٥ — دعم الحركة الشيوعية والديمقراطية الثورية في السودان في مواجهتها للدكتاتورية البورجوازية العسكرية السائرة في طريق الانخراط ضمن شبكة العلاقات الامبريالية والرجعية العربية .

٦ — ابراز وتدعيم النضالات والتحركات الجماهير ضد النظامين المغربي والتونسي وضد مختف القوى والمواقع الرجعية في العالمالعربي

ثالثا — الموقف من أنظمة برجوازيات الدولة السائرة بوتائر مختلفة الى تمكين سيطرة طبقات برجوازية جديدة مكتملة التكون في عدد من الاقطار العربية ، علىقاعدة التزام المجلة بمصالح ووجهة نظر ونضالات الجماهير في هذه الاقطار .

هذا الموقف يمكن ايجاز عناصره على النحو التالي :

١ — تعيين السمة الرئيسية للموقعالطبقي السياسي لهذه الانظمة : سمة العجز المتزايد عن حل كامل معضلات التحرر الوطني الديمقراطي وفي مقدمتها مواجهة العدو القومي الصهيوني والامبريالية . هذا العجز ليس نتيجة لوجود بعض الثغرات في برامجوسياسات هذه الانظمة او نتيجة لخلل عارض في مسيرتها بل هو يعود اساسا الى طبيعتها الطبقية وتناقض مواقع الاستغلال والقمع التي تمثلها مع متطلبات مواجهة وحل قضايا التحرر الوطني الديمقراطي .

٢ — ان عجز تلك الانظمة عن توفير شروط مواجهة فعالة مع الامبريالية واسرائيل ومع الرجعيات المحلية لا يلغي حتى الان المسافة التي تفصل بين مواقعها ومواقع المعسكر الداخلي — الخارجي المعادي اصلا لحركة التحرر الوطني العربية . هذه المسافة مستمدة بصورة رئيسية من التناقض بين وجهة تصورها للحل السلمي للصراع العربي الصهيوني ووجهة الحل السلمي الاسرائيلي الامريكي ، ومن التعارض النسبي بينمصالحها الطبقية وبين معسكر الامبريالية والرجعية العربية ، مع ملاحظة غلبة الطبيعة الديبلوماسية على الوسائل المستعملة من تلك الانظمة في مقاومتها للحل السلمي الاسرائيلي الامريكي (محاولةاستخدام العلاقات الدولية كاساس رئيسي لتغيير توازن القوى في المنطقة) .

٣ — ان هذا التدقيق في طبيعة المواقع الراهنة لانظمة برجوازيات الدولة في العالم العربي ليس — على صحته — محطة نهائية

إضراب ١٥٠٠ عامل في غندور

بدايات طور جديد في نضال عمال الصناعة

ينزل هذا المقال الى المطبعة (السبت) واضراب عمال مصانع غندور في الشياح والشويفات قد اكمل يومه الثاني في جو من الاصطدامات الدموية العنيفة بين العمال وقوى الامن . ويواجه الاضراب الذي قام به ١٥٠٠ عامل مرحلة حرجة يبدو انها ستحسم نتائج هذا الصراع المعلن .

بدايات الاضراب

كان العمال قد بدأوا تحركهم في مصنع الشياح بعد ان قبضوا اجورهم ووجدوا انهم حرموا من زيادة الـ ٥٪ التي اقرتها الدولة . وعلى الفور [illegible] القدماء أخذوا يعملون لرفع عريضة الى الادارة تطالب بالزيادة . أما القسم الاخر والاكثر وعيا ونضالية فقد بدأ على الفور يعد لاعلان الاضراب ، كما حصل فعلا . وصباح الجمعة لاقى الاضراب تأييد كل العمال خاصة بعد ان اعلن غندور رفض مطلب الزيادة بحجة انه دفع زيادة ٥ ٪ قبل ١٠ أشهر واعتبرها غلاء معيشة . كذلك دفعت لهجة غندور المتصلبة العمال المترددين الى الانضمام للاضراب .

وبالطبع ما أن اعلن الاضراب حتى طرح العمال كل المطالب المكبوتة منذ سنين . فبعد مطلب زيادة غلاء المعيشة طالب العمال بحق الانتساب للنقابة وانتخاب ممثلين عنهم فيها . فالمعروف ان غندور لا يسمح للعمال بالعمل النقابي . وطبعا فالصرف الكيفي يتيح له ان يفرض ارادته « السامية » على العمال . والمطلب الثالث هو منع الصرف التعسفي والغاء المادة ٥٠ من قانون العمل . وايضا : منع التفتيش أمام البوابات لانه اهانة للعمال . دفع الفرصة السنوية على أساس ١٧ يوم (١٥ يوم ويومي أحد) . منع الوكلاء وأرباب العمل من دخول حمامات العاملات . منع الخصومات من الساعات الاضافية . الاعتراف بالتقارير الطبية ودفع أيام التعطيل المرضي . تامين الاوضاع الصحية اللائقة ومياه الشرب .

تطورات الاضراب

ومنذ اليوم الاول للاضراب اثبت العمال مستوى مرتفعا من الوعي لاهمية وحدتهم وتضامنهم . ففي صباح الجمعة ركب عشرات العمال البوسطات الى معمل الشويفات حيث تظاهروا أمام المعمل داعين رفاقهم للاضراب معهم . وبالفعل ففي صباح السبت أعلن الاضراب في معمل الشويفات الذي يضم حوالي ١٠٠٠ عامل . وبذلك توقفت كل صناعة الغذاء في « مملكة غندور » .

وأدت مشاركة عمال الشويفات الى توسيع المطالب : اعادة الدوام في الشويفات الى ٨ ساعات عمل . دفع اجرة النقل لعمال الشويفات . اضافة طبعا الى التأكيد على دفع ايام الاضراب وعدم طرد اي عامل بسبب الاضراب .

وعلى الصعيد التنظيمي اثبت العمال مستوى مرتفعا من النضج . فقد توحدت لجنتا الاضراب في الشياح والشويفات في لجنة موحدة تمثل كل العمال ، وذلك لمواجهة سياسة التفرقة والتجزئة التي حاول الاخوة غندور اللجوء اليها .

وبالنسبة لتصعيد الاضراب قام العمال بعدة مظاهرات الى وزارة العمل والى مقرات الاتحادات النقابية ، حيث كان نزولهم الى قلب المدينة حدثا فريدا لم تشهده نضالات الطبقة العاملة الصناعية منذ سنوات . هذا عدا القاء الخطب وعقد الندوات ورفع اليافطات التي كان ابرزها يافطة تقول ان تدعيم العمل النقابي لا يقوم الا على قاعدة عمال الصناعة .

المجزرة

وبعد ان كان العمال قد ساروا نهار الجمعة في تظاهرة الى وزارة العمل حيث جرت المفاوضات المسدودة ، دخل الاضراب فجر يوم السبت طورا جديدا تميز بتصعيد اساليب القمع ضد العمال الى حد الصدام الدموي . فقد شنت قوى الامن هجوما عنيفا بالرشاشات والبنادق والمدرعات وقنابل الغاز والهراوات ادى الى سقوط حوالي عشرة جرحى من العمال وسرت شائعات تقول ان بينهم عاملة قتيلة .

وكان العمال قد وجهوا بمحاولات الاستفزاز منذ الصباح . ففي الساعة العاشرة حاولت قوى الامن ابعاد عدد منهم . لكن العمال اصروا على البقاء في اماكنهم لمنع كسر الاضراب . عندها تعرض العمال الى هجوم بالهراوات واعقاب البنادق . لكنهم واجهوا ذلك كله بمواجهة بطولية فردوا قوى الامن الى ان سقط ثلاثة منهم جرحى . وتسيرت المفاوضات بين العمال المضربين والدرك حتى الحادية عشرة والنصف . وفي هذه الاثناء كان الشباب قد اقاموا على الدرك ان لا تراجع الا اذا جرى اطلاق سراح العمال المعتقلين . وكان العمال يحملون رفاقهم على اكتافهم ويهتفون هتافات حماسية .

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف شنت قوى الامن هجومها الاخير على العمال مستخدمة الرشاشات والبنادق مما ادى الى سقوط عشرة من الجرحى والى اعتقال عشرات العمال . [illegible]

وترددت انباء مفادها ان قد يكون بين العمال بعض القتلى .

ان الرصاص الذي اطلق على صدور العمال العزل هو رصاص دولة الرأسماليين والاقطاعيين التي تحاول عبثا المحافظة على قهر الطبقة العاملة واضطهادها .

ان الحراب والبنادق لن تستطيع قهر الارادة الثورية للطبقة العاملة .

فلتلتف الجماهير معلنة استنكارها للمجزرة . ولتلتف الطبقة العاملة حول الطليعة التي يمثلها عمال غندور المضربين .

ان على عمال غندور ان يدافعوا عن اضرابهم بكل ما لديهم من قوة :

— فليتضامن عمال غندور وليفضحوا كل المتخاذلين والخونة .

— وليطالب العمال بمحاكمة دخول المتخاذلين الى العمل ، وليوسعوا دعايتهم بين العناصر المترددة والمحايدة .

— وليؤكد العمال على تمثيلهم في اللجنة الموحدة .

— ولينتسب كل عامل منذ الان الى النقابة بهدف تغيير قيادتها وبناء نقابة عمالية مناضلة .

— وليصعدوا اضرابهم بالخروج الى التظاهر بدعوة عمال المصانع الاخرى وسكان الاحياء الشعبية الى تاييدهم .

— وليلتف العمال حول قيادة اللجان العمالية التي اثبتت منذ سنوات انها الطليعة الواعية لمصالحهم المخلصة لنضالهم .

تصريح صادر عن الجبهة الشعبية الديمقراطية

حول مؤتمر الكويت وقضايا المصالحة

تحت شعارات « المصالحة بين الدول العربية » و « تنقية الاجواء العربية » ينعقد بالكويت مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب في ١٥ — ١١ — ١٩٧٢ .

ولم يكن في المؤتمر ما يثير اهتمام الجماهير الفلسطينية وحركة المقاومة لولا الاجواء العربية السياسية التي سبقت عقد هذا المؤتمر بالتحديد ، فقد أعلن عن وساطة كويتية للمصالحة بين القاهرة والحكم العميل في الاردن وجاءت بطلب من وزير خارجية حكومة الملك حسين ، كما أعلن ان احتمال نجاح هذه الوساطة يمهد الطريق لسلسلة محاولات المصالحة بين حكم الملك والدول العربية الاخرى التي اتخذت اجراءات متفاوتة ضد الحكم الرجعي الهاشمي عملا بالتزاماتها تجاه حقوق شعب فلسطين التي صادرها الملك حسين منذ مجازر ايلول ٧٠ حتى الان ، وبالتزاماتها حسب نصوص اتفاقية القاهرة الممهورة بتواقيع الرؤساء والملوك العرب في ٢٧ ايلول ١٩٧٠ .

ان هذه التمهيدات هي التي تدفع شعبنا ان ينظر بعين الحذر واليقظة لهذا المؤتمر . فاية مصالحة يجب ان تقوم على اساس النضال المشترك ضد الصهيونية والامبريالية الامريكية وحلفائها في المنطقة العربية ومن أجل تعبئة الطاقات العربية و « الفلسطينية » ضد العدو القومي الصهيوني . أما الحكم الرجعي فقد اثبت باستمرار عمالته الكاملة للامبريالية الامريكية ، وقطع شوطا طويلا جدا جدا في طريق الخيانة الوطنية والقومية للقضية الفلسطينية وكل شعوب الامة العربية وما مذابح ايلول ٧٠ وتموز ٧١ ، سياسة الجسور المفتوحة الاقتصادية والسياسية مع اسرائيل ، مشروع المملكة المتحدة ، تجهيز قواته العسكرية لممارسة دور ترسمه امريكا لها ضد سوريا والعراق ... ما هذه كلها الا عناوين بارزة على ايغاله بالجريمة في حق شعب فلسطين وخيانته الوطنية والقومية . وبعد هذا كله تردد اخبار الوساطة للمصالحة بين الحكم العميل والقاهرة تمهيدا لمحاولة عقد مصالحة عامة مع الدول العربية الاخرى .

اولا :

ان هذا الاتجاه يشكل تحللا كاملا من التزامات الدول العربية المنصوص عليها باتفاقية القاهرة والتي تنص على انزال العقوبات السياسية والاقتصادية على الحكم العميل الذي مزق الاتفاقية وفرض الحصار الكامل عليه لردعه عن الايغال بالخيانة ودفعه لتنفيذ اتفاقية القاهرة الممهورة بتوقيع معظم رؤساء وملوك ووزراء العرب المجتمعين بالكويت .

وثانيا :

ان الدول العربية المجتمعة بالكويت تعترف بحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه ومتابعة كفاحه المسلح وتعترف بالثورة الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الممثل الشرعي لشعب فلسطين ... وهذا يتناقض مع موقف الملك حسين الذي توج نفسه بنفسه ملكا على « كل الفلسطينيين بمشارق الارض ومغاربها » على حد تعبيره منذ مذابح ايلول ٧٠ وجاء مشروع المملكة المتحدة ليمثل الصيغة السياسية والقانونية لهذا التتويج ولمصادرة كل حقوق شعبنا الوطنية في الكفاح وتقرير مصيره في الاردن والاراضي المحتلة .

وثالثا :

ان اية مصالحة مع الحكم الهاشمي هي تشجيع لسياسة العمالة للامبريالية ولسياسته في عقد صلح استسلامي مع العدو الصهيوني وقد شكلت مذابح ايلول مرورا بعدائه المطلق للمقاومة وحق شعبنافيتقرير مصيره بنفسه وصولاالىموقفهالعلني ونموز ومشروع المملكة المتحدة مقدماته حسب شروط اسرائيل والامبريالية الامريكية .

ورابعا :

ان أي ادعاء بان وراء المصالحة اعادة الاردن الى حظيرة الجبهة الشرقية لمجابهة اسرائيل هو ادعاء تهدمه سياسة الحكم الهاشمي الرجعي بدءامنمذابحايلول ايلول مرورا بعدائه المطلق للمقاومة وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه العلني بانه لن يدخل في اية حرب جديدة ضد اسرائيل والاحتلال وبهذا وضع نفسه خارج اطار قوى المجابهة مع العدو الصهيوني وتفرغ لقمع الشعبين الفلسطيني والاردني والسير على طريق الصلح الاستسلامي مع العدو بالاضافة الى الدور المرسوم لقواته ضد سوريا والعراق .

ان شعبنا الذي قدم من الشهداء على يد حكم الملك حسين خمسة اضعاف ما سقط من شهدائه في غمرة الكفاح ضد العدو القومي يطالب مؤتمر الكويت تنفيذ التزامات الدول العربية المنصوص عليها باتفاقية القاهرة ضد حكم الملك حسين وفي مقدمتها فرض الحصار السياسي والاقتصادي والاعلامي الشامل عليه بدلا من الحديث عن المصالحة معه وفك العزلة العربية عنه وتسهيل امداده المادي الذي استخدمه ويستخدمه لضرب حركة المقاومة وقمع ارادة الشعبين الفلسطينيوالاردني، ومتابعة سياسته الاستسلامية امام اسرائيل والامبريالية ، وبذات الوقت العداء المطلق لحق شعب فلسطين في متابعة كفاحه المسلح وتقرير مصيره بنفسه ، ووضع الاردن خارج أطار المجابهة مع دولة الاحتلال .

ان تعرية سياسة الجسور الاقتصادية المفتوحة مع اسرائيل وسياسة التعايش السلمي السياسي والعسكري القائمة مع دولة الاحتلال ، والتي تمثل العناوين الملموسة لخط الصلح الاستسلامي مع العدو ضمن اطار الحل الامريكي المسمى المملكة المتحدة والذي اعلن الون في ١٠—١١ — ٧٢ انه « لا يتعارض مع مفاوضات الصلح بين اسرائيل والاردن ».

ان الوفاء بالتزامات الدول العربية السياسية والمادية تجاه حركة المقاومة للمساهمة في تدعيم حقها في العودة للاردن ومتابعة الكفاح المسلح من الاردن ضد العدو القومي .

ان هذا هو الطريق الجدي والحقيقي لحشد الطاقات العربية « والفلسطينية » لمجابهة اسرائيل ، وهو الطريق العملي لردع الاردن عن الايغال بالخيانة الوطنية .

ان وفد منظمة التحرير مطالب بوضع حد لنهج المصالحات مع الحكم العميل في الاردن بمواقف صلبة متماسكة ، ووضع الجماهير أمام اية تطورات باتجاه اية دولة عربية لفك العزلة الجزئية على حكم الملك حسين انطلاقا من ضرورات اكمال الحصار على حكم الملك حسين كما نصت اتفاقية القاهرة عليه ، لا فك حلقاته الدوليةالقائمة.

١٢—١١—٧٢

الجبهة الشعبية الديمقراطية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي
للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت—لبنان

"الحرية" مجلة محور عربي ثوري يعكس موقعها السياسي العام حدود اللقاء بين أطرافه

يتوقف عندها تحليلنا او يقتصر عليها موقفنا السياسي كما هي الحال بالنسبة للتنظير الاصلاحي ، بل ان وعينا للخط التراجعي العام الذي يحكم مسيرة الانظمة المذكورة والذي يجعل تلك المسافة سائرة الى تقلص يبقى هو الاصل في تحليلنا وفي صياغة موقفنا السياسي على هذا الصعيد . وهنا لا بد من الاشارة الى انه تحت تعبير « انظمة برجوازية الدولة » تنضوي في الحقيقة أنظمة متعددة تنهض بين وتائر تطورها اختلافات لا بد من ملاحظتها ، اوصلت احدها الى طور سيطرة طبقةبرجوازية جديدة على الدولة والمجتمع (مصر) . ان التفاوت القائم بين مراحل تطور تلك الانظمة سواء على صعيد الطور الذي يجتازه نمو الطبقة البرجوازية التي تشكل قاعدتها الاجتماعية او على صعيد اتجاهات السلطة السياسية التي تمثل مصالح مجموع فروع الطبقة المذكورة وتقوم بوظيفة حل التعارضات فيما بينها ، ان هذا التفاوت يشكل اساسا لتباين نسبي في مدى استعداد كل منها للتصلب في مواجهة الحل السلمي الاسرائيلي الامريكي للصراع العربي الصهيوني . وهو تباين يعززه أيضا اختلاف طبيعة الصلة التاريخية بين كل منها وبين القضية الفلسطينية ومشكلةالاراضي العربية المحتلة بعد عدوان ١٩٦٧ .

٤ — حيال المواجهات الجزئية التي يمكن ان تنشا بين بعض تلك الانظمة وبين المعسكر الامبريالي الصهيوني لا تقف المجلة موقف الحياد — ولا موقف التجاهل بالطبع — لكنها لا تقف في مواقع الانظمة بل تصوغ دائما من موقع الجماهير الموقف السياسي الاكثر تقدما والاكثر استجابة لمتطلبات المواجهة الثورية الشاملة .

ان هذا التشديد على الاستقلال الايديولوجي السياسي التنظيمي لحركة الجماهير العربية (الطبقة العاملة وحلفائها) ينطلق من ادراك التناقض الطبقي النامي باستمرار داخل حركة التحرر الوطني العربية بين بورجوازيات جديدة تمثلت مشاركتها في النضال الوطني بتصفية عدد هام من مواقع الاستعمار المباشر وحلفائه المحليين من قوى اقطاعية وكومبرادورية ، وبين جماهير كادحة تصطدم تطلعاتها الوطنية والديمقراطية راهنا بامتيازات الطبقات المسيطرة وادوات قمعها واستمرار السيطرة الاستعمارية الجديدة .

في هذا التناقض الطبقي تلتزم « الحرية » مواقع الجماهير ومصالحها ووجهة نظرها والبرنامج الثوري لطلائعها الشيوعية والوطنية الديمقراطية الجذرية في كل قطر عربي : برنامج النضال من اجل انتزاع حقوق الجماهير وحرياتها الديمقراطية والوطنية وفي طليعتها حقها في التنظيم السياسي المستقل وفي العمل الديمقراطي والنقابي الحر المعبر عن مصالحها الفعلية وفي حمل السلاح دفاعا عن الوطن ومن اجل تحرير الارض .

رابعا — الموقف من مسألة الجبهة الوطنية على الصعيد العربي

ينطلق موقف « الحرية » من مسالة العلاقات بين مختلف اطراف حركة التحرر الوطني العربية من تعيين المواقع الطبقية المتمايزة لهذه الاطراف ضمن اطار المواجهة العربية العامة الراهنة للعدو القومي والسيطرة الامبريالية وامتداداتها الرجعية المحلية ، وهذا التمييز هو الذي يتيح بل يفرض تحدد صعيدين للعلاقات بين الاطراف المذكورة :

١ — صعيد الجبهة الوطنية الديمقراطية التي يحكمها افق استراتيجي مشترك وتنهض العلاقات بين اطرافها على قاعدة برنامج سياسي يعكس وحدتها حول جملة مواقف رئيسية ابرزها :

— رفض الحل السلمي للصراع العربي الصهيوني واعتبار حرب التحرير الشعبية الفلسطينية — العربية طريق المواجهة الرئيسية للعدو القومي ، وترجمة هذا الموقف مرحليا بالاصرار على حق الشعب الفلسطيني في حمل السلاح من اجل تحرير كامل ترابه الوطني ، وبالنضال من أجل حماية الاستقلال السياسي الوطني لحركة المقاومة والحيلولة دون احتوائها ضمن المشاريع الاستسلامية التصفوية الراهنة واستدراجها الى الالتحاق بركب التراجعات العربية الرسمية ، وتمتين التحالف بين حركة الجماهير العربية والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني .

— اعتبار المواجهة الجذرية والشاملة لمواقع السيطرة الامبريالية الرجعية على المنطقة العربية الاطار العام لانجاز مهام التحرر الوطني الديمقراطي ولانضاج ظروف ومقومات حرب التحرير الشعبية ضد العدو القومي في آن معا .

— الاستقلال السياسي والتنظيمي عن الانظمة البورجوازية الجديدة ومساندة نضالات الحركة الجماهيرية النامية في مختلف الاقطار العربية والتضامن مع طلائعها الشيوعية والديمقراطية الثورية .

— التضامن مع اطراف الجبهة العالمية المعادية للامبريالية على قاعدة الاستقلال السياسي والتنظيمي للحركة الثورية العربية وحقها في رسم استراتيجيتها الخاصة بما يتوافق مع مصالحها الوطنية والتقدمية المشروعة وانتمائها الى صف القوى التحررية العالمية صاحبة المصلحة الاكيدة في تغذية وتعميم الحروب الوطنية الثورية ضد الامبريالية .

٢ — صعيد اللقاء الوطني العربي العريض الذي يجمع بين أطرافه الحد الادنى من المواقف السياسية المشتركة والذي يبدو ممكنا قيامه بين مختلف اطراف حركة التحرر الوطني العربية في الظرف الراهن حول رفض الحل السلمي الاسرائيلي الامريكي من مواقع وباتجاهات استراتيجية مختلفة بالطبع ، كما يبدو شعار مساندة المقاومة الفلسطينية — التي تشكل اقوى حلقات ذلك الرفض — التعبير العملي الممكن عن اللقاء المذكور .

اتجاهات الخط السياسي للمجلة تجاه قضايا الوضع العالمي

في معالجتها لقضايا الوضع العالمي واتجاهات صلته بالمنطقة العربية تنطلق «الحرية» من الاسس المبدئية التالية :

١ — ينهض الخط الاممي الذي تستلهمه المجلة على قاعدة الالتزام بالماركسية اللينينية والاممية البروليتارية الثورية ضمن وجهة تستجيب لمصالح الحركة الثورية العربية وتتفهم المواقع المتباينة لقوى الثورة العالمية في اطار التضامن بينها ضد العدو الامبريالي والراسمالية العالمية .

ان ممارسة هذا الخط يجب ان تقوم على مبدأ « التضامن مع النقد والصراع » حيال الاتجاهات التحريفية اليمينية المعاصرة والاتجاهات الانتهازية « اليسارية » في صفوف الحركة الشيوعية ومجموع قوى الثورة العالمية .

٢ — ان الخط الفيتنامي في العلاقات الاممية هو النموذج الذي ينبغي استلهامه ، فهو ينبع في الاصل من المصالح الثورية المتقدمة للشعب الفيتنامي ومن مواقع الحرص على التضامن بين اطراف الجبهة العالمية المعادية للامبريالية والتشديد على الاستقلال الايديولوجي والسياسي لكل فصيل من فصائلها .

٣ — لا بد من التاكيد على صلات القربى الايديولوجية التي تنهض بين اكثر الاتجاهات جذرية في الحركة الشيوعية والوطنية العربية وبين مسيرة الثورة الصينية ودروسها الثمينة . كما ان الدور المركزي الذي لعبته وتلعبه مبادرات الجماهير وعوامل التثوير الايديولوجي في بناء النظام الاشتراكي في الصين ، يشكل مصدر الهام لكل الثوريين الذين يواجهون مسائل بناء الاشتراكية في الاقطار المناضلة للخروج من قبضة السيطرة الامبريالية .

٤ — ان شعار التضامن بين مختلف اطراف المعسكر العالمي المعادي للامبريالية هو ، من موقعنا المبدئي الراهن كقوى ثورية عربية مناضلة ضمن خط المواجهة الوطنية الرئيسي على امتداد اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، الشعار الاكثر انسجاما مع متطلبات هذه المواجهة . لكن مجرد اطلاق شعار التضامن لا يكفي تلخيصا للموقف الصحيح تجاه الانقسام الراهن في الحركة الثورية العالمية . التضامن حول ماذا وعلى قاعدة اية علاقات ؟ هنا تكمن الاضافة الرئيسية المطوبة لاكساب الشعار مضمونه المحدد .

اذا كان شعار التضامن يشكل بالنسبة لنا جوابا على متطلبات مواجهة السيطرة الامبريالية في مواقعها العالمية الرئيسية فان مضمون هذا الشعار لا بد ان يتحدد اساسا بدعم وتغذية الحروب الوطنية الثورية التي تقف في خط المواجهة الامامي للاستعمار والرجعية العالمية . واذا كان شعار التضامن يسقط على أوضاع ملموسة للمعسكر المعادي للامبريالية ، تخترقها صراعات محتدمة بين خط ايديولوجي تحريفي واخر ثوري ، وتعارضات فعلية قائمة بين مواقع ومصالح مختلف فصائل الحركة الثورية العالمية ، فان التضامن الفعال ليس ذاك الذي يطمس الصراعات ويخفي التعارضات باسم انسجام اممي مبدئي موهوم . ان الاتجاه نحو التضامن يجب أن يرسى على قاعدة علاقات اممية تسمح للصراع والنقد الايديولوجي بان ياخذ مداه ، وتتيح للتعارضات امكانية الحل ليس على حساب اكثر الاتجاهات والمصالح تقدما .

ذلك كله يفرض التشديد على مبدأين اساسين : اولهما — الاعتماد على القوة الذاتية كخط لا بديل عنه . والثاني — مبدأ استقلال اطراف الحركة الشيوعية والديمقراطية الثورية في صوغ استراتيجيتها ورسم سياستها كاساس لا بديل عنه ايضا لبناء علاقات اممية بروليتارية امينة فعلا لمجموع مصالح الحركة العمالية وقوى التحرر الوطني والديمقراطي في العالم .

٥ — ان ما عرض سابقا في مجال تحديد بعض الاسس المبدئية للموقف الاممي الذي سوف تنطلق منه المجلة ، لا يكتسب مضمونه الصحيح في حيز الاستعمال السياسي اليومي المباشر الا انطلاقا من المصالح الثورية الراهنة لحركة التحرر الوطني العربية . ان كون التناقض الرئيسي الذي يحكم اوضاع المنطقة العربية هو التناقض مع العدو الامبريالي الصهيوني الرجعي ، وكون حركة التحرر الوطني العربية تواجه في داخلها صراعا طبقيا وايديولوجيا ناميا بين قادتها الرسمية البورجوازية من ناحية وجماهيرها المقهورة وقواها الديمقراطية وطلائعها الشيوعية والسيارية الثورية من ناحية ثالثة ، ان ذلك يحدد — انطلاقا — المصالح الثورية الحقيقة التي ينبغي للمواقف السياسية الاممية ، اليومية والمباشرة ، ان تكون امتدادا لها وان تحملها اساسا .

الخط السياسي للمجلة تجاه الوضع الفلسطيني

تقوم سياسة المجلة في هذا الصدد على المحاور الاساسية التالية :

١ — ان الموقف المبدئي ينطلق من رفض عملية القهر والاغتصاب الصهيوني الامبريالي التي تمت عام ١٩٤٨ وبرفض ما ترتب عليها . وهذا موقف يستند الى حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وعلى أرضها . وهو الموقف العادل والمشروع والماركسي — اللينيني الصحيح .

ان هذا الخط الاستراتيجي والمبدئي يرفض التسليم بسياسة الامر الواقع لمصائر الشعوب ، هذه السياسة التي فرضتها ولا تزال تفرضها القرصنة الامبريالية الشوفينية والعنصرية (فلسطين ، جنوب افريقيا ، روديسيا .. الخ) .

٢ — ان انجاز الاهداف الاستراتيجية لشعب فلسطين (تحرير كامل التراب الوطني وتقرير المصير على ارض الوطن ، تصفية دولة اسرائيل والمؤسسات الصهيونية السياسية والنقابية والثقافية) مسالة مرهونة بانقلاب ميزان القوى في صالح حركة الثورة العربية اولا وبالاساس ، وبتفهم وتضامن اممي وتقدمي اوسع لحق شعوب الامة العربية في تحرير كامل التراب الفلسطيني . وحق شعب فلسطين في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه .

ان كون عملية تحرير فلسطين مطروحة على المدى الاستراتيجي التاريخي لا يعفي الحركة العالمية المعادية للامبريالية والصهيونية والرجعية من تحديد مواقف مبدئية واضحة منذ البداية ، بل ان عدم تحديد هذه المواقف تفيد منه قوى الثورة المضادة في منطقتنا والعالم بالاضافة الى حطه المبدئي .

وعليه فان دعاوى تحديد السياسة المبدئية على ضوء موازين القوى الدولية والعربية — الاسرائيلية الصهيونية — الامبريالية الراهنة هي دعاوى تحل التكتيك المرحلي المستند الى سياسة الامر الواقع المفروضة من طرف الامبريالية والصهيونية محل الاستراتيجية والتكتيك الثوري تجاه حق الشعوب في تحرير اوطانها وتقرير مصيرها بنفسها وعلى ارضها .

٣ — ان حركة المقاومة الفلسطينية تمثل التعبير الحي والديناميكي عن « الشخصية الفلسطينية » و « حقوق شعب فلسطين الوطنية » وقد لعبت دورا عظيما في استنهاض الجماهير الفلسطينية والعربية وحملت البندقية على طريق حرب الشعب الوطنية باعتبارها السبيل للتعبئة الوطنية والقومية الشاملة لمجابهة ودحر الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والامبريالية وحلفائها من الرجعيين العرب .

والمجلة ستناضل بصلابة ضد كل محاولات الرجعية الملكية الهاشمية ادعاء تمثيل شعب فلسطين ومحاولات الرجعية الفلسطينية في الاراضي المحتلة والضفة الشرقية تشكيل طابور خامس يدعي تمثيل شعب فلسطين سواء بالتعاون والتعايش مع الاحتلال او بالتآمر مع نظام الملك حسين لتصفية حركة المقاومة والقضية الفلسطينية من خلال الصلح الاستسلامي مع العدو الصهيوني وتحت راية مشروع « المملكة العربية المتحدة » .

٤ — الوقوف مع حركة المقاومة في رفض قرار مجلس الامن الدولي رقم (٢٤٢) وما يترتب عليه ، واية تسويات تمس الحقوق الوطنية الراهنة والتاريخية لشعب فلسطين .

ان قرار مجلس الامن يمس استراتيجيا حقوق شعب فلسطين الوطنية على المدى التاريخي (الاعتراف باسرائيل) كما يمس حقوقه التكتيكية في المرحلة الراهنة (حدود آمنة لاسرائيل ، طمس الشخصية الفلسطينية، مصادرة حق شعب فلسطين المباشر والدائم في حمل السلاح ومتابعة القتال ضد العدو الصهيوني) .

ان رفض حركة المقاومة لقرار مجلس الامن ادى الى فضح المحاولات الديماغوجية الرجعية والبورجوازية التي تحاول جاهدة تقديم القرار للجماهير الفلسطينية والعربية بانه مرادف لشعار « تصفية آثار العدوان » ، فتصفية آثار العدوان تؤدي الى عودة الاوضاع الى ما كانت عليه صباح ٥ حزيران ٦٧ بدون التنازلات التي يقدمها قرار مجلس الامن للعدو القومي الصهيوني . كما ان اطروحة بعض فصائل حركة التحرر العربية بان قرار مجلس الامن هو وليد ميزان القوى العالمي والمحلي (العربي — الاسرائيلي الصهيوني) ولا مفر من الاخذ به ، يعبر اما عن الواقع الذاتي للاتجاهات والانظمة البورجوازية والاخذ بنظرة جامدة للواقع العربي او عن الاخذ بنظرة استراتيجية وتكتيكية تحريفية للقضية الفلسطينية .

٥ — ان التناقض بين موقف المقاومة (رفض قرار مجلس الامن والتمسك بالحقوق الوطنية الراهنة والتاريخية لشعب فلسطين) وبين موقف الانظمة البورجوازية العربية الموافقة على قرار مجلس الامن يمثل واحدا من عوامل التناقض كان يمكن تجميده لصالح التناقض الرئيسي مع الرجعية والامبريالية والصهيونية ولكن التناقضات النامية الاخرى (ما تمثله المقاومة وما تمثله هذه الانظمة على الصعيد المرحلي الراهن تجاه مجمل القضية الفلسطينية) حال دون تجميد التناقض حول قرار مجلس الامن ، وقد جاءت موافقة القاهرة على مشروع روجرز لتفجر دفعة واحدة كل التناقضات الثانوية النامية بمقدار نمو دور وتاثير حركة المقاومة محليا وعربيا من جهة ، وتنازلات وتراجعات الانظمة البورجوازية لصالح اسرائيل والامبريالية والرجعية من الجهة الثانية . وقد استغلت الرجعية العربية والامبريالية هذا الصراع لشن حملة التطويق والابادة الواسعة على حركة المقاومة في ايلول ٧٠ ومثلت الساحة الاردنية الميدان المكثف والصارخ لسياسة الرجعية والامبريالية في العداء للثورة ولحقوق شعب فلسطين الوطنية .

٦ — ان النهج اليميني في حركة المقاومة (منهج قيادة فتح خاصة) قاد عموم حركة المقاومة وشعب فلسطين الى سلسلة كوارث وطنية تنبع بالاصل من رفض القوى اليمينية تحديد الحلقة المركزية في كل مرحلة من مراحل النضال لانجاز المهمة الاستراتيجية المباشرة قبل ايلول ٧٠ وبعده . وتمثلت هذه السياسة اليمينية قبل ايلول بالاحجام عن تجهيز اوضاع المقاومة وانضاج الازمة الثورية العامة في الاردن لحل ازدواجية السلطة ، بينما عمل يسار المقاومة على بلورة هذه المرحلة الوسيطة في الصراع الاستراتيجي مع الرجعية لحل ازدواجية السلطة في صالح الثورة والجماهير الاردنية — الفلسطينية ، ولكن احتفاظ القوى اليمينية بموقع القوة المؤثرة الاساسية في حياة المقاومة اليومية والمدى الزمني المحدود المطروح امام اليسار لتنمية قدراته الذاتية وانضاج الازمة الثورية العامة في الاردن جعل زمام المبادرة العملي في الاستجابة لهذه المرحلة الوسيطة بيد اليمين ، وامام احجامه اصبح زمام المبادرة بيد الرجعية التي رفضت التعايش مع المقاومة في ظل ازدواجية السلطة النامية.

بعد ايلول برز الوجه الاخر للسياسة اليمينية ممثلا بالتراجعات العسكرية والسياسية امام ضغط وهجمات الرجعية ، وبدلا من تحويل الضفة الشرقية الى ميدان للمقاومة السرية المسلحة والجماهيرية ضمن قاعدة كون الضفة الشرقية جزءا من استراتيجية وتكتيك الثورة الفلسطينية كما طرح يسار المقاومة فان القوى اليمينية اندفعت بالرهان على دور الانظمة العربية في فرض التعايش بين النظام العميل والمقاومة في الاردن ، وبهذا اسقطت كون العامل الذاتي هو الاساسي والحاسم واعتمدت على العامل الخارجي المساعد في ارقى الحالات . وهذا كله كانت حصيلته تصفية المقاومة العلنية ونزع سلاح الشعب في الاردن والظروف الصعبة والمعقدة التي تعيشها المقاومة في الظروف الذاتية والعربية الراهنة والتي ادت بالملك حسين الى طرح مشروعه لتصفية القضية الفلسطينية بعد مصادرته الحقوق الوطنية الراهنة لشعب فلسطين بالساحة الاردنية ، كما ساعدت الرجعية الفلسطينية في الضفتين وقطاع غزه ان تكشف عن وجهها الحقيقي بالاستعداد للتامر على القضية الفلسطينية مع الملك حسين او مع العدو الصهيوني .

ان هذه التجربة الملموسة تدفع المجلة الى انتهاج سياسة التضامن مع الفصائل والاتجاهات اليسارية الثورية والوطنية الجذرية في حركة المقاومة لتعزيز السياسة الثورية في المقاومة وفي هذا يكون الدعم الحقيقي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية .

٧ — ان مجابهة الهجمة الصهيونية — الامبريالية — الرجعية لتصفية القضية الفلسطينية وحركة المقاومة تتطلب من فصائل المقاومة خطوات محددة على صعيد انجاز الوحدة الوطنية ، وهذه الوحدة تتطلب استخلاص دروس التجربة السياسية وتجربة التحالفات الوطنية على امتداد السنوات الماضية وصولا الى برنامج سياسي وطني ديمقراطي يمثل القاسم المشترك بين فصائل المقاومة ويحدد مهمات المرحلة الراهنة بدقة ووضوح . ووصولا بذات الوقت الى برنامج تنظيمي يحدد العلاقات والتحالفات على اسس ديمقراطية تقود الى بناء وحدة وطنية ديمقراطية حقيقية وراسخة .

ان الوحدة الوطنية هي مهمة راهنة ودائمة في كل مرحلة من مراحل الثورة . وفي مرحلة التحرر الوطني الراهنة التي تمر بها الثورة الفلسطينية تكتسب الوحدة الوطنية بين كل طبقات وقوى الشعب الوطنية اهمية خاصة .

ان بناء الجبهة الوطنية المتحدة بين فصائل المقاومة والمنظمات الجماهيرية ينبع بالاساس من التقاء جميع طبقات الشعب الوطنية في مرحلة التحرر الوطني وينطلق من الاقرار بالتناقضات الثانوية وغير العدائية بين صفوف الطبقات الوطنية ممثلة بفصائل المقاومة والمنظمات الجماهيرية ومن امكانية حل كافة التناقضات السياسية والكفاحية والتنظيمية بالوسائل الديمقراطية وعلى قاعدة « التضامن مع النقد » « والتضامن مع الصراع غير العدائي » . ومثل هذه السياسة في بناء وانجاز الوحدة الوطنية هي السياسة الوطنية الصائبة ضد الاتجاهات الانتهازية والانعزالية اليمينية وضد الطفولة والانعزالية «اليسارية»

ان السياسة الانقسامية الانعزالية تقوم على وتؤدي الى تحويل التناقضات الثانوية في صفوف الشعب والثورة الى تناقضات عدائية وهذا ما يقود الى التفتت والاحتراب . كما ان سياسة فرض الوحدة الوطنية من جانب واحد وعلى قاعدة الالحاق والضم السياسي والتنظيمي تمثل الوجه الاخر للسياسة الانقسامية لانها تتجاهل وتطمس التناقضات الموضوعية والمشروعة (غير العدائية) في صفوف المقاومة والشعب ، وترفض حلها بالاسلوب والعلاقات الديمقراطية على اساس برنامج القاسم المشترك السياسي للتحرر الوطني والعلاقات التنظيمية الديمقراطية بين قوى الوحدة الوطنية . وهذه السياسة تقود الى نفس نتائج السياسة الانقسامية الانعزالية حيث تؤدي الى انفجار التناقضات ومزيد من التمزق والاحتراب وتحطيم الوحدة الوطنية .

ولذا فاننا سنناضل من اجل تعزيز الاتجاه لبناء جبهة وطنية متحدة على قاعدة برنامج القاسم المشترك بين الطبقات الوطنية الديمقراطية في هذه المرحلة واحباط السياسة الانقسامية (الانعزالية والالحاقية) .

ان بناء وانجاز جبهة وطنية ديمقراطية متحدة بين فصائل المقاومة والمنظمات الجماهيرية ضرورة وطنية راهنة لمجابهة معسكر الاعداء المتحد وتحقيق اتحاد جميع طبقات وقوى شعب فلسطين الوطنية لمتابعة الكفاح على طريق انجاز مهمات المرحلة الراهنة والتاريخية .

اننا نرى في البرنامج السياسي والبرنامج التنظيمي اللذين اقرهما المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني الفلسطيني (نيسان ١٩٧٢) مشروعا اوليا صالحا لبناء جبهة التحرير الوطنية المتحدة .

٨ — ان النظام الرجعي في الاردن يقوم نيابة عن اسرائيل والامبريالية بمصادرة كامل حقوق شعب فلسطين الوطنية ومجموع الحقوق الوطنية والديمقراطية لابناء الضفة الشرقية لنهر الاردن . وفي الفترة الاخيرة طرح الملك حسين مشروعه الرجعي — الامريكي لتصفية القضية الفلسطينية كليا وعقد صلح استسلامي مع العدو الصهيوني كما توج نفسه ناطقا وملكا على كل الفلسطينيين في « مشارق الارض ومغاربها » على حد تعبيره تحت راية « المملكة العربية المتحدة » . وبهذا كله فان سياسة الحكم الملكي العميل في عمان جعلت حل مشكلة الضفة الشرقية مسالة مركزية في جدول اعمال ونضال المقاومة وشعب فلسطين انطلاقا من وحدة الشعبين الفلسطيني والاردني ووحدة الضفتين أولا ، وثانيا نتيجة لسياسة الحكم الرجعي التاريخية فى العداء المطلق لحقوق شعب فلسطين والتآمر على شخصيته وقضيته الوطنية والتي تمثلت بوضوح صارخ بمذابح ايلول ٧٠ وتموز ٧١ والمشاريع الملكية الامبريالية لتصفية قضية فلسطين .

ان كل هذا يحدد الطبيعة الخاصة لعلاقة شعب فلسطين بالاردن ، ويتطلب بالضرورة الصراع مع الحكم العميل في عمان لانتزاع الحقوق الوطنية الراهنة لشعب فلسطين في الضفة الشرقية (اعتماد الضفة الشرقية القاعدة الرئيسية الثابتة للثورة ، حمل السلاح والتدريب والانتظام في صفوف الثورة ، مقاتلة العدو ، رفض اية تسويات على حساب حق الشعب التاريخي في كامل ترابه الوطني وتقرير مصيره بنفسه ، دحر مشروع المملكة المتحدة ...) .

ان هذا الصراع الوطني مع الرجعية يتطلب بناء الاداة السياسية والكفاحية الموحدة مع الحركة الوطنية الاردنية انطلاقا من قاعدة وحدة الشعبين الواقعية القائمة ووحدة الضفتين التاريخية .

ان بناء جبهة وطنية فلسطينية — اردنية موحدة من المقاومة والقوى الوطنية الاردنية هي الاداة الحقيقية للنضال من اجل برنامج الجبهة المزدوج الذي يتناول قضايا الثورة الفلسطينية في الاردن وقضايا التحرر الوطني الديمقراطي للشعبين الاردني والفلسطيني بالضفة الشرقية. ان النضال المشترك على يد الجبهة الموحدة لقوى الشعبين في الساحة الاردنية يستهدف بالضرورة اسقاط النظام الملكي الرجعي العميل واقامة حكم وطني ديمقراطي وهذا وحده هو السبيل ليس فقط لانتزاع حقوق شعب فلسطين الراهنة وحقوق الشعبين الوطنية والديمقراطية في الاردن بل ايضا لاعادة صياغة وتجديد العلاقات بين الشعبين الفلسطيني والاردني على قاعدة المساواة الاقليمية الكاملة في ظل دولة وطنية ديمقراطية بديلا عن الحكم الرجعي والتعصب الاقليمي ومشاريع الحكم الذاتي الاسرائيلية والهاشمية للضفة الغربية وقطاع غزه .

وقدرة الثورة الفلسطينية على متابعة الكفاح المسلح والجماهيري على طريق الهدف الاستراتيجي البعيد المدى (تحرير التراب الوطني) مرهونة الى حد كبير بانجاز هذه المرحلة الوسيطة الراهنة وهي حل مشكلة « الوضع الرجعي بالضفة الشرقية لنهر الاردن » .

٩ — ان دحر وهدم محاولات اسرائيل في فرض « التعايش والحلول الاستسلامية » على عرب الاراضي المحتلة، ودحر محاولات الاقطاع العائلي والبورجوازية الكومبرادورية الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع لعقد الصفقات مع دولة اسرائيل او الانضواء تحت راية مشاريع الملك حسين باسم الشعب الفلسطيني كلها مهمات راهنة لحركة المقاومة ومرتبطة جدليا ويوميا بمواصلة الكفاح المسلح ضد اسرائيل والاحتلال ، وكل هذا يتطلب توفير الشروط المحيطة بالاضافة الى دور المقاومة الذاتي وتطوير اساليب عملها المسلح والسياسي والتنظيمي داخل الاراضي المحتلة وخارجها .

ان هذه الشروط المحيطة تتوفر بالنضال لحماية المقاومة من هجمات الرجعية العربية ومن محاولات الاحتواء والوصاية العربية ، وكذلك فتح الجبهات العربية امام المقاومة وبشكل خاص الجبهات المحيطة بدولة اسرائيل والاحتلال .

ان هذا يتطلب نضالا مشتركا بين المقاومة وحركة التحرر الوطني الديمقراطي في كل قطر عربي عبر طريق توحيد جناحي حركة الثورة العربية (المقاومة وحركة التحرر العربية) في النضال ضد العدو الرئيسي الامبريالي — الرجعي — الصهيوني .

١٠ — الدفاع عن الحقوق الوطنية والديمقراطية للتجمعات الفلسطينية في البلاد العربية وفي مقدمتها الانخراط في صفوف المقاومة ودعمها ماديا وسياسيا . وحق العمل والتنقل والاجر الواحد للعمل الواحد والضمانات الاجتماعية ... الخ ومساندة كافة اشكال نضالاتها الوطنية والديمقراطية والاجتماعية المطلبية .

وفي الاقطار العربية المحيطة باسرائيل حماية حقوق المقاومة في مواصلة القتال ضد العدو القومي والمحافظة على الاتفاقات مع حركة المقاومة (اتفاقية القاهرة مع لبنان مثلا) وحق حمل السلاح والتدريب والنشاط السياسي والتنظيمي للفلسطينيين .

الخط السياسي للمجلة تجاه الوضع اللبناني

ينهض الخط السياسي « للحرية » في تصديها لقضايا الوضع اللبناني على المحاور الرئيسية التالية :

١ — ان سيطرة البرجوازية المصرفية — التجارية التابعة للاستعمار الجديد على المجتمع اللبناني هي التعبير المحلي عن سيطرة الاستعمار وركيزتيه — الصهيونية والرجعيات العربية العميلة — على عموم المنطقة العربية. ان الدور المميز لهذه البرجوازية هو دورها كوسيط في عملية النهب الاستعمارية للمنطقة العربية . وهي تقوم على التعايش مع الصهيونية وعلى تكريس التجزئة القومية بعزل لبنان سياسيا عن بيئته الطبيعية ، الامة العربية . ان النظام السياسي للسيطرة الطبقية البرجوازية ، الذي يشكل السياج المنيع لانعزاليتها، هو نظام الطائفية السياسية القائم على التفرقة الطائفية لصفوف الشعب وتزوير ارادته وحرمانه ابسط حقوقه الديمقراطية .

٢ — ان الاستغلال الاستعماري للبنان وتخلفه المضاعف هما حصيلة الدور الذي تلعبه البرجوازية المصرفية — التجارية التابعة كوسيط في السوق الاستعمارية بين المنطقة العربية والبلدان الراسمالية — الاستعمارية المتقدمة . وينتج عن ذلك :

— فقدان لبنان المتزايد لمقومات استقلاله وسيادته الوطنيين وتحوله الى شبه مستعمرة للاستعمار الجديد .

— التحاق سوقه الداخلية بالسوق الاستعمارية ، وما ينتج عن ذلك من خضوع متزايد لتقلبات خارجية طارئة لا سيطرة للبلد عليها ، وهدر الثروات والموارد ، واعتماد متزايد على المستوردات لسد ابسط الحاجات.

البقية على الصفحة «١٥»

مهام الحركة الوطنية بعد الاعتداء الاسرائيلي الأخير على الجنوب

لقد طرحت الغزوة الاسرائيلية الاخيرة على جنوب لبنان (في ١٦ أيلول الماضي) عدة مهام جديدة على مجمل الحركة الوطنية اللبنانية . هذه المهام ينبغي تحديدها بدقة على ضوء تقدير لخطة العدو الاسرائيلي الجديدة ، وردود فعل السلطة اللبنانية ، وميزان القوى الجديد الناشيء في الجنوب نفسه .

١ ــ على أثر عملية ميونيخ للفدائيين الفلسطينيين ، صعد العدو الاسرائيلي حربه ضد المقاومة الفلسطينية الى طور جديد . فلم يعد يكتفي بالغارات الهادفة الى ضرب مواقع الفدائيين ضمن محاولات متكررة لاعاقة ومنع التسلل الفدائي الى الارض المحتلة ، وانما بات يستهدف أولا منع العمل الفدائي من استخدام الاراضي العربية حتى للانطلاق في عمليات ضد الاهداف الاسرائيلية في الخارج ، وثانيا تكبيد الشعب الفلسطيني مباشرة ثمن هذه العمليات (الغارات الجوية على المخيمات في سوريا ولبنان وقتل النساء والشيوخ والاطفال) . هذا التصعيد للحرب الاسرائيلية على المقاومة الفلسطينية يكتسب معناه من الوضع السياسي الراهن في المنطقة. فقد بينت عملية ميونيخ انه ضمن تعثر واستنقاع مسيرة التسوية السلمية ، لا يزال يرتفع صوت يعلن رفض هذه التسوية ، والتصميم على تخريبها ، طالما انها تتغافل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في ارضه . هذا ما اعلنته على العالم ــ والاهم من ذلك على الحكام والقادة العرب ــ عملية الفدائيين الفلسطينيين خلال الالعاب الاولمبية. وفي حين تسعى بعض الانظمة لاحتواء هذه العقبة بالحاق الشعب الفلسطيني في ركاب التسوية السلمية عبر مشاريع من نوع مشروع حكومة المنفى الفلسطينية ، سعت اسرائيل بدورها الى تحطيم العقبة الرئيسية التي تعترض سعيها لتركيع العرب أمام الحلول الاستسلامية . وهذه العقبة هي الشعب الفلسطيني ومقاومته المسلحة .

٢ ــ لذلك لم يقتصر اجتياح ١٦ ايلول على الغارات المعتادة على قواعد الفدائيين ، وانما تعدى ذلك للتصدي المباشر للجيش اللبناني وارهاب وتقتيل المدنيين . والهدف من ذلك اجبار السلطة اللبنانية على فرض تنازلات متزايدة على الوجود الفدائي في لبنان باسره . ولقد تحقق لاسرائيل بعض ما تريده . فالاجراءات التي قامت بها السلطة ، من اعلان حالة الطوارىء والانذارات الموجهة للمقاومة الى حملة التعمية والتضليل الاعلامية، اذا كانت قد انتهت الى الحفاظ على « اتفاقية القاهرة » في الشكل ، الا انها تمكنت من فرض الخروج من القرى ، والوقف شبه النهائي للعمليات العسكرية للمقاومة ، والتضييق الشديد على التنقل ، واحتلال عدد من المواقع التي كانت تحتلها المقاومة في العرقوب والقطاع الاوسط . من هنا يمكن استخلاص المنطق الجديد لخطة العدو الاسرائيلي بالنسبة للبنان : فرض سلسلة من عمليات التضييق التدريجية على المقاومة الفلسطينية بواسطة الضغط العسكري على السلطة اللبنانية .

٣ ــ ان الذي يمكن توقعه ، اذن ، هو عمليات عسكرية اسرائيلية متكررة ، جوية وبرية ، ترمي الى تحقيق هذا الهدف تدريجيا.

لاي مدى يشمل المخطط الاسرائيلي الجديد امكانية الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان ؟ ما من شك في ان احتلال جنوب لبنان يدخل ضمن المخططات التوسعية للاستعمار الصهيوني . غير ان القدرة التوسعية لاسرائيل ليست مطلقة بل نسبية ، يحكمها اعتباران اساسيان : الاول ان هذه التوسعية محدودة بالهدف الاساسي للدولة الصهيونية ــ وجود اكثرية يهودية كاسحة ــ وهذا الهدف يتعرض لخطر شديد نتيجة تزايد عدد السكان العرب داخل الاراضي المحتلة . والثاني هو ان اسرائيل تشكل احد مرتكزات السيطرة الاستعمارية في المشرق العربي ، وليست المرتكز الوحيد . فالاستعمار مطالب باستمرار بالموازنة بين مصالح الدولة الصهيونية من جهة ومصالح الانظمة الرجعية العربية العميلة له من جهة ثانية ، مع تغليب اكيد لمصالح الاولى على الثانية . غير ان التمادي الاسرائيلي قد يشكل احراجا للاستعمار (الاميركي والفرنسي خاصة) الذي يلعب دور حامي النظام اللبناني ومقدم « الضمانات له » . وهو احراج عبرت عنه تصريحات المسؤولين الفرنسيين والاميركيين خلال وبعد الاجتياح الاخير ، وضغطهم على اسرائيل للانسحاب . علاوة على ذلك ، فان احتمال الاحتلال المؤقت لجنوب لبنان لاستخدامه كوسيلة ضغط قوية لتصفية المقاومة في لبنان او كورقة اضافية في مفاوضات التسوية السلمية ، احتمال وارد ولكنه غير راجح طالما أن اسرائيل قادرة على تحقيق القسم الاكبر من أهدافها دونما حاجة الان الى تحمل مسؤولية احتلال وادارة اراضي جديدة بحجم ثلث اسرائيل نفسها .

٤ ــ ومهما يكن من أمر ، فان الغزوات الاسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان باتت تطرح على الحركة الوطنية مهمة مركزية مشتركة هي مهمة حماية التراب الوطني بالمقاومة الوطنية الهادفة الى اسداء أكبر قدر ممكن من الضربات للعدو الاسرائيلي عند دخوله الاراضي اللبنانية . ان التهيئة المنظمة والمشتركة لتنفيذ هذه المهمة هو واجب جميع الوطنيين والتقدميين في لبنان . على ان هذه المقاومة تبقى محدودة بدورها وفاعليتها بوصفها مقاومة سلبية تستهدف انزال الخسائر ، ولو كانت محدودة ، بالعدو الاسرائيلي عند اجتياحه الارض اللبنانية واشراك الجماهير المتزايد في حماية التراب الوطني . والمقاومة الوطنية اللبنانية بذلك وسيلة ثانوية من وسائل النضال الوطني الديمقراطي في لبنان ، لن تتحول الى وسيلة رئيسية الا في حال الاحتلال الاسرائيلي الدائم للارض اللبنانية . لكن ذلك لا يقلل بشيء من أهميتها ولا من الالحاح في ضرورة التهيئة لها .



٥ ــ ان الطريقة العفوية والعاطفية التي طرح فيها شعار « المقاومة اللبنانية المسلحة » من جانب « الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » في اليوم التالي للاجتياح الاسرائيلي ، وما رافقه من ملابسات ، اذا كان يبررها ظرف ساد فيه الاعتقاد بأن القوات الاسرائيلية سوف تمدد احتلالها ، الا انها تستدعي بعض الملاحظات الاساسية :

اولا : ان المعركة مع العدو الاسرائيلي ــ العدو القومي للشعوب العربية وجيش الاحتياط للسيطرة الاستعمارية ــ معركة الوسائل واشكال النضال . هذه الحقيقة متشابكة ، معقدة ، طويلة الامد ومتعددة يجب تثبيتها ، على الرغم من الالحاح المتزايد لمسالة النزاع العربي ــ الاسرائيلي الذي يتزايد مع تزايد صلافة وهمجية العدوانية الاسرائيلية ليقابله تناقص متزايد في القوى المعباة لهذه المعركة . وان أي تبسيط للمعركة الى معركة تسير في خط بياني صاعد ابدا شكل نضالي أوحد يعبر عن نظرة احادية الجانب لا غير . ان الطريق الى حسم المعركة مع الصهيونية ــ حسم تشكل حرب التحرير الشعبية اداته الرئيسية ــ هو طريق بناء السلطة الوطنية الديمقراطية المتقدمة على انقاض سلطة البرجوازية المصرفية ــ التجارية التابعة للاستعمار الجديد ، المتعايشة مع الاحتلال الصهيوني والعاجزة عن التصدي له ، لا بل حتى عن حماية التراب الوطني .

واي تصور اخر ــ من منظار ما تستطيعه القوى الثورية في لبنان ــ تصور يؤخر حسم التناقض مع الصهيونية ولا يقدمه .

ثانيا : ان هذا التعيين الستراتيجي لمهمة الثوريين في لبنان يعين في الوقت ذاته نوع العلاقة التي يجب ان تقوم مع المقاومة الفلسطينية . ان التناقض الرئيسي بالنسبة للشعب الفلسطيني هو تناقض مع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ، مجسدا بدولة اسرائيل . ويستتبع ذلك توجيه وحشد كافة قواه للمعركة ضد هذا العدو . الا ان شرط الانتصار النهائي لنضال الشعب الفلسطيني يكمن في قلب ميزان القوى الوطني والطبقي الراهن في المشرق العربي ــ الذي يسيطر عليه الاستعمار والصهيونية والرجعية ــ لصالح حركة التحرر العربية ، بقيام نظام وطني ثوري في بلد عربي متاخم لفلسطين المحتلة أو اكثر . من هنا فالعلاقة بين الحركة الوطنية اللبنانية والحركة الوطنية الفلسطينية هي بالضرورة علاقة تحالف قائمة على التكامل لا على التماثل ، على توزع الادوار والمهام ، التي يكمل بعضها البعض ، لا على الدور الواحد الموحد .

ثالثا : ان الحد الفاصل بين الموقع البروليتاري من المسالة الوطنية والموقع البرجوازي الصغير ، هو ان رؤية المسالة الوطنية ــ من موقع البروليتاريا ــ تطرح دائما موضوع الطبقات الاجتماعية الممثلة لمصالح الوطن باسره والقادرة على حمل المسالة الوطنية وحدها ، وتؤكد على ان كل طبقة اجتماعية تعبر في موقفها من المسالة الوطنية عن موقعها الطبقي . هذا بينما يعبر الموقع البرجوازي الصغير عن نفسه بالتحويم فوق الطبقات وبالابتزاز الذي يلح على حل المسالة الوطنية بمعزل عن نضج شروطها الطبقية . ان اعادة التذكير بالمنظار البروليتاري تجاه المسالة الوطنية في لبنان ليس تاكيدا على مقولة مبدئية ، بقدر ما يهدف الى التشديد على الانفصال الحاصل ضمن الحركة الشعبية في لبنان بين شرائح ــ باتت محدودة لحد كبير ــ من البرجوازية الصغيرة المدينية تعبر عن موقعها الطبقي بنمط من الوعي وبنضالات وطنية ــ قومية مباشرة ، وحدوية ومعادية للاستعمار والصهيونية ، وبين فئات اخرى من البرجوازية الصغيرة والفلاحين والطبقة العاملة لا تتخطى الصراعات الطبقية التي تشنها حدود النضالات المطلبية والديمقراطية المشتتة . ان حل هذا الانفصال لا يكون الا بادخاله اوسع جماهير العمال والفلاحين الى المعترك السياسي عبر عملية مركبة ، طويلة الامد ، من الربط المتزايد بين النضالات المطلبية ــ الاجتماعية والديمقراطية والوطنية . واداة تحقيق ذلك هي العمل الجماهيري الحزبي المنظم .

٦ ــ ان عملية التهيئة للمقاومة الوطنية اللبنانية ــ بوصفها الان وسيلة نضال ثانوية ــ عملية متلازمة مع النضال من اجل استعادة المواقع والمكاسب التي حققتها جماهير الجنوب خلال السنوات الثلاث الاخيرة. ان هذه العملية ، التي تستوجب التصدي بمختلف الاشكال للمد الرجعي ــ الاستسلامي الاخذ باكتساح الجنوب ، توفر التربة الخصبة لخوض جديد للنضالات الوطنية والاجتماعية على قاعدة طبقية صلبة وواسعة . والمهام المباشرة التي تطرحها هي :

١) النضال الدؤوب ضد استمرار حالة الطوارىء وكافة التعديات على الحريات واعمال الثار والانتقام التي تمارسها السلطة وازلامها ضد العناصر الوطنية .

٢) تغذية النضالات الطبقية لاوسع الجماهير الجنوبية ضد شركة الريجي الاحتكارية ، وضد بقايا الاقطاع (في حانين ، القنطرة ... الخ.) وتحريك القضايا الاجتماعية والمطلبية الملحة لمنطقة تعاني في علاقتها بالنظام اللبناني اقسى ضروب الاستغلال والقمع والتخلف فضلا عن بقائها ارضا مكشوفة امام العدو الصهيوني .

٣) ارساء العلاقة مع المقاومة الفلسطينية على اسس جديدة قاعدتها حماية حقها في التواجد والانطلاق في لبنان ، وانشاء جبهة لبنانية ــ فلسطينية تقوم على توزيع العمل والتنسيق وتحقيق التكامل والترادف بين نضالات الشعب الفلسطيني والنضالات الوطنية والطبقية للجماهير اللبنانية .

ان هذه المهام ، وغيرها ، تشكل المهد الطبيعي ليس فقط لاستعادة نهوض الحركة الوطنية في الجنوب وانما لانخراطها المتجدد ضمن الصراعات الاجتماعية والسياسية ضد السلطة البرجوازية المتخاذلة ، والمسؤولة مباشرة عن تخلف واستغلال الجنوب ، وازلامها من بقايا الاقطاع .

لكي يشق هذا الاتجاه طريقه ، لا بد من ان يناضل ضد انحرافين ممكنين (١) اتجاه منافسة الدولة في تقديم الخدمات لابناء الجنوب (منح للطلاب ، بناء مدارس ، الى اخره) . ان هذا الاتجاه يخوض المعركة على ارض لا يمكن ان تكون متكافئة بين الحركة الوطنية والسلطة ــ ارض صرف الاموال وتقديم الخدمات . (٢) اتجاه يقفز عن الميزان الوطني والطبقي للقوى في الجنوب ، ليدعو ، باسم الحاح المسالة الوطنية ، الى مغامرات اعتباطية يقصد منها استعادة ثقة الجماهير بنفسها ، لكنها لا تؤدي، في نهاية المطاف ، الا الى جني الياس وخيبات الامل .

لا لعقلية استعطاف الجماهير عبر الخدمات .

لا للابتزاز البرجوازي الصغير المغامر .

نعم للنضال الجماهيري الواعي المنظم المرن المتعدد الاوجه ، لانتزاع مكاسب الجماهير وارساء حركتها الوطنية على قاعدة واسعة صلبة .

طلاب

سياسة الدولة التعليمية وأزمة التعليم



١ ــ دوافع السياسة التعليمية

حين نقول ان خط الدولة العام في سياستها التربوية يقوم على التصفية، نشير بذلك الى أن النظام الاجتماعي القائم محدود الحاجة الى الكفاءات العلمية ،وخاصة الى التخصص المتنوع ، فيتجه بالتالي الى جعل التعليم امتيازا لابناء الطبقة المسيطرة والى دفع ابناء الشعب ، قدر الامكان ،خارج نطاقه . يتم له ذلك بواسطة مضمون التعليم ولغته ونظام امتحاناته والكلفة التي يرتبها على أهالي الطلاب عدم قدرة التعليم الرسمي على استيعاب قسم واسع من المحتاجين اليه والعقبات التي يضعها الانتماء الى الطبقات الشعبية الدنيا أمام تفرغ الطلاب للتعليم ، الخ ... هذه مظاهر من خط التصفية الذي تعتمده الدولة فتحتفظ للتعليم بصفته الطبقية الملازمة له بالضرورة ، في ظل السيطرة الطبقية القائمة وتنتفي عنه صفة التعليم الوطني الديمقراطي ، لانها صفة لا تحتملها بنية النظام التابع للامبريالية ، المتسم بما تفرضه هذه التبعية من سيطرة البرجوازية الطفيلية ومن اختلال النمو القطاعي وهيمنة القطاع الذي نشات منه هذه البرجوازيةعلى الانتاج كله .

لكن هذا الخط العام الذي تتبعه الدولة في التعليم لا يؤدي بنا الى اعتبار الدولة كلا صامدا خاليا من التناقضات ، ولا الى اغفال التقلب الظرفي الظاهر في سياستها بين مرحلة ومرحلة . فلا يجوز ان نفترض للدولة استراتيجية تربوية موحدة لا يطرا عليها تحول ونبذبة ولا تخرج هنا او هناك ، في هذا الظرف أو ذاك عن الخط الذي تحدده مصلحة النظام العامة .

فبين العوامل التي تفسر التحول النسبيفي سياسة الدولة ، اثناء مرحلة من المراحل ، توازن القوى العام بين السلطة والحركة الشعبية . ذلك أن التوسع في التعليمالرسمي كان دائما جوابا على تطلع واضح لدى الجماهير الواسعة الى تحسين أوضاعها ونوفير مدخل لابنائها الى الارتقاء الاجتماعي. هذا ما جعل المدرسة والمعلم مطلبا رئيسيا لكل حي أو قرية يفتقران اليها . وهذا ما جعل السلطه ترى في توسيع التعليم الرسمي، رغم ما تجده له من محاذير في المستقبل ، وسيلة من الوسائل الهامة لكسب رضا الجماهير الشعبية ، وتنازلا من التنازلاتالتي تقدمها للجماهير ، منعا لعوامل التفجر من الانتشار بين صفوفها .

وبين العوامل ذات الاثر نفسه توازن القوى بين أجنحة النظام نفسه وتعاقب هذه الاجنحة على السلطة . فكل عهد يبدأ بات مضطرا ــ بعد أن بات التعليم جانبا رئيسيا من جوانب الحياة الوطنية ــ الى تبرير نفسه على صعيد التربية وتحديد المنجزات التي ينوي تحقيقها للاسهام في حل ازمتها . ويتفاوت هذا الاسهام تبعا لظروف مختلفة . فتراجع السمات التي ميزت حكم الاقطاع السياسي ، حتى المرحلة الشهابية ، ادى الى بروز المقاييس التكنقراطية في « التخطيط » التربوي . هذا البروز يتجه احيانا الى اعتبار مشكلة التعليم مشكلة مستقلة ــ ولو في حدود ــ عن مشكلة النظام العامة . فيحاول الجناح التكنقراطي تحقيق نوع من الانسجام الداخلي في بنية التعليم و « رفع مستواه » ، دون نظر كاف الى العلاقة بين مستقبل التعليم ومستقبل النظام . واذا كانت قضية « المستوى »تصب في مجرى التصفية الاستراتيجي ، فان التصدي النسبي لظواهر التفاوت في بنية التعليم يسفر عن تحسين لعدد من شروطه وعن توسيع لقطاعه الرسمي . وتختلف الظواهر التي يبرز فيها هذا المنحى الديمقراطي باختلافحالة التناقض بين المدرسة اللاتينية والمدرسة الانكلوسكسونية في وزارة التربية ، هذا مع العلم أن التناقض المذكور ليس سوى صدى من اصداء الصراع بين امبرياليتين تملك كل منهما في لبنان ــ عدا وجوهها الاخرى ــ وجها ثقافيا أكيدا .

وبين العوامل نفسها اخيرا ان التعليم مجال من مجالات الانفاق الكبرى في الدولة.

ولما كان الانفاق الرسمي يتحول ، تحت وطاة أزمة النظام الراسمالي في لبنان ، الى عامل متزايد الاهمية في تنشيط القطاعات الراكدة وتحريك السوق عامة ، فان الدولة ترى في التوظيف التربوي اداة مفضلة لمواجهة الازمة في بعض من مواقعها البارزة . ويشكل البناء والتجهيز المدرسيان جانبا من هذه المواجهة. هذا عدا ان زيادة عدد المعلمين تمتص جزءا من البطالة في صفوف المتعلمين ــ بكلفة قليلة نسبيا ــ وعدا ان البناء والتجهيز المدرسيين يمتصان جزءا من الايدي العاطلة عن العمل في المدينة والريف ، الخ ..

٢ ــ أزمة التعليم

هذا التناقض في سياسة الدولة التعليمية بين خط عام ينحو منحى « تصفية » المتعلمين وأعتبارات « أجتماعية » (أي أقتصادية وسياسية وأيديولوجية في آن واحد) تتجه نحو توسيع التعليم ، يلقي ضوءا عاما على الخلافات الراهنة بين أجنحة النظام اللبناني في معالجة أزمة التعليم . ونحن اذا حاولنا تحديد هذه الازمة رأينا أنها ذات جوانب ثلاثة رئيسية :

اولا : التناقض بين توسع التعليم وضيق سوق العمل عن استيعاب المزيد منالمتعلمين. فالتعليم قد أبعد مئات الالوف من ابناء الريف والمدينة خلال العقدين الاخيرين عن العمل في الارض وفي الحرف وفي التجارة الصغيرة . ولما كانت منتجات الارض لم تواكب في تزايدقيمتها سائر السلع والخدمات من محلية ومستوردة (وهي سلع وخدمات أخذت تفرض نفسها ، غالبا ، على الاستهلاك الواسع) فان قدرة الارض على اعالة صغار الملاكين قد تدنت ، واخذ هؤلاء وابناؤهم ، يهجرونها بالالوف . ولما كانت حصة الحرف

تفطية الحاجات الى السلع المصنعة قد
ه كثيرا هي الاخرى ، بعد تعرضها لمنافسة
ناعة والاستيراد ، فان بعض الحرف قد
ينقرض وكف البعض الاخر عن التوسع
نصرت زيادة الانتشار على الحرف الخاصة
مة الادوات أو الالات المعدة للاستهلاك
ويل المدى (السيارات ، الاجهزة
ربائية — المنزلية ، الساعات ، الخ ...)
ي حرف تكون في حالات كثيرة ملحقة بالشركات
رى . أما التجارة الصغيرة فهي ، رغم
سعها ، محدودة القدرة على امتصاص
العمل . هذا التغيير الضخم في تركيب قوة
مل اللبنانية عوض آثاره نسبيا توسع
بقة العاملة (الصناعية والزراعية) وتوسع
ع الخدمات . لكن التعويض المذكور لم
ب تاريخيا ، حتى في الاقطار الراسمالية
دمة — تضخم جيوش الهجرة الريفية .
ك به في بلد لم تتسع فيه رقعة الارض
ية للزراعة وظلت الصناعة ملحقا محدود
و للتجارة في معظم الحالات ؟ كان محتما
حالة هذه أن تزداد الهجرة الى خارج
لاد من جهة وأن يشكل قطاع الخدمات
مي قطب الجذب الرئيسي لقوة العمل من
أخرى . ولا شك ان النمو الصاعق
القطاع قد أوحى ، طيلة الاعوام
شرين الماضية ، ان ابوابه سوف تكون
عة أمام جميع الناشئة . ولا شك ان هذا
و قد جعل التعليم طموحا عاما تغلغل في
د الطبقات فقرا ، وان استثنى من
وله عددا لا بأس باتساعه من فئاتها . كان
ان الانتقال من الجناح التقليدي في
جوازية الصغيرة (الجناح المزارع —

الحرفي — الامي) الى الجناح الحديث منها (الجناح الموظف — المستخدم — المتعلم) بالغ الاتساع . وهو امكان قد تحقق فعلا خلال السنوات العشرين الفائتة في حالات قد لا يقل عددها عن ربع القوى العاملة اللبنانية، فاذا وضعنا هذا التحول جنبا الى جنب مع التحول في تركيب البرجوازية المسيطرة ، وجدنا انفسنا أمام ابرز تغيرين في الوضع الطبقي اللبناني منذ نهاية عهد الاقطاع ... لكن الاشباع بات اليوم واضحا في قطاع الخدمات ، رغم أن بعضا من جوانبه (مثلا : الخدمة الصحية في الارياف وأحياء المدن الشعبية) ما زال قاصرا جدا عن تلبية الحاجات القائمة . بل ان هذا القطاع يتجه نحو الاخذ بـ « العقلنة » الرأسمالية ، على نحو يحد من قدرته الراهنة على الاستيعاب (دمج المصارف يؤدي الى صرف نسبة من مستخدميها ، تجميع المدارس يقلص الحاجة الى المعلمين ، الخ ..) . هذا بينما تتوقع وزارة التصميم أن يلامس عدد التلامذة في المدارس الابتدائية والمتوسطة ثلاثة ارباع المليون عام ١٩٨٠ !.. فالتعليم هو منذ اليوم جرح فاغر في خاصرة النظام العميل ينزف منه دم « ازدهاره » المزور .

ثانيا : التفاوت من حيث التجهيز والمضامين بين قطاعات التعليم المختلفة . ففي « المدارس » المجانية اليوم ما يقرب من ربع مليون تلميذ، هم أبناء الطبقات الشعبية اللبنانية ، يقضون ايام الدراسة في ما يشبه الزرائب غالبا وينحصر تفوق أساتذتهم عليهم ، أحيانا ، في فارق السن ! وما ذلك سوى نتيجة طبيعية لرغبة الدولة في التخفيف من كلفة التلميذ الواحد عليها بتسليم أمره الى غيلان التعليم « الحر » وفي المدارس الرسمية الابتدائية والتكميلية ربع مليون اخر من التلاميذ ، هم أيضا ابناء الشعب اللبناني ، لا يختلف وضعهم عن وضع الاولين الا اختلافا ضيقا . فمعظم مدارسهم بيوت قديمة ضيقة الغرف ، أعدت في الاصل للسكن . وكفاءات الهيئة التعليمية يتفاوت توزيعها تبعا للحظ . فالمعلمون « الوكلاء » لم يتقاعدوا جميعا بعد (لم يكن هؤلاء يحملون عند تعيينهم سوى الشهادة الابتدائية) وما زال بعضهم يقبع مع حملة الاجازة في مدرسة واحدة وبين هذين الحدين يقع خريجو دور المعلمين وحملة الشهادة التكميلية (هؤلاء هم الاكثرية الساحقة) . وبؤس المعلمين في الحالتين يجعلهم يعتبرون المدرسة دار ممر يبذلون للخلاص منها أقصى الجهود. هذا بينما يتحدد مضمون التعليم ومستوى امتحاناته تبعا لاوضاع مدارس خاصة مرتفعة الاقساط ، جيدة التجهيز ، يقبع فيها أبناء البرجوازية الكبرى والمتوسطة . واذا كان التعليم الثانوي الرسمي قد حاذى في بعض الحالات مقابله الخاص ، من حيث كفاءة الهيئة التعليمية وجودة التجهيز ، فان التلميذ الثانوي يظل يرزح طيلة دراسته تحت وطأة انتمائه المدرسي السابق — التابع لانتمائه الطبقي والمكمل له — ويقصر كل جهد في الغالب عن انتشاله من وهدة العجز الدراسي وتجنيبه اخطار الاعادة أو التصفية . ولا تضع الدولة هذا العجز في اعتبارها ، بطبيعة الحال ، حين تنظم برامج التعليم الثانوي وامتحاناته ، بل ان المقياس يظل هو هو : « مستوى » المدارس البرجوازية وحاجات تلامذتها . ولا تميز الدولة أيضا بين تلامذة تكميليين تولت امرهم هيئة التعليم الثانوي واخرين امضوا هذه المرحلة في المدارس الابتدائية — التكميلية .

ولا يختلف الامر أيضا متى وصلنا الى الجامعة . فالتمييز الطبقي يقوم هناك على الاستمرار في جعل امتلاك اللغة الاجنبية عنصرا حاسما من عناصر النجاح وعلى ابعاد المهن الحرة ، ذات الدخل المرتفع والاهمية البالغة في تقسيم العمل الاجتماعي ، عن متناول أبناء الشعب . يشدد من وطأة هذا التمييز اضطرار الطلاب من أبناء الشعب الى المزاوجة بين الدراسة والعمل . هذا كله مضافا الى خطر البطالة الذي أخذ يبرزه التناقض الاول ، قد أدى في السنوات الاخيرة الى حركة تمرد واسعة على نظام التعليم ، بدأت تطال النظام السياسي نفسه . كان طبيعيا ان يأخذ التمرد مجراه أولا بين صفوف المعرضين مباشرة لقهر التعليم والقادرين على رفضه ، أي بين الطلاب الرسميين ، من ثانويين وجامعيين وبين المعلمين في المدارس الابتدائية — التكميلية ، الرسمية والمجانية . وكان أن بقيت مشكلة التعليم الابتدائي — التكميلي لا تجد من يحملها فعلا بين فئات الشعب المنظمة ، هذا رغم ان جمهورها هو الجمهور الاوسع ، بما لا يقاس ، وانها هي أصل الازمة وأكثر جوانبها ثقلا على عاتق الجماهير . ولذلك أسباب تتناول وضع الحركة الشعبية اللبنانية سوف نعود اليها في بحث لاحق .

ثالثا : التناقض بين حاجات الجماهير ومضمون التعليم ونمط توسعه . وهو تناقض يستنتج من التناقضين الاولين ويشتمل عليهما، بحيث يصبح اعتباره التناقض الرئيسي . فرغم التوسع البارز الذي شهده التعليم ، استمرت فيه « عقد اختناق » شملت فئات شعبية في المدن وأريافا هامشية عدة . هكذا بقي خارج المدارس اولاد في سن الدراسة يتفاوت تقدير عددهم ، لكنه يفوق المائة الف على الارجح . وهذه نتيجة محتمة لعوامل ثلاثة : أ — عجز المدارس عن استيعاب الناشئة جميعا وسوء توزيعها . ب — لا الزامية التعليم التي تدفع الاهلين الفقراء الى اخراج اولادهم من المدارس ، ما داموا لا يتلقون مساعدة ما لاعالتهم . ج — التصفية الداخلية في المدارس، وهي تقذف عددا من التلامذة خارجها بسرعة بالغة في بعض الاحيان . عدا هذا الجانب العددي ، أنتجت غلبة سوق الخدمات التابعة للامبريالية تعليما موافقا لغلبتها يمتلك جمهوره الاعظم « ثقافة عامة » قوامها القراءة والكتابة والحساب وبعض المعرفة بلغة اجنبية وبعض العقل البرجوازي لاسلوب التعبير والمعاملة ، بحيث يتاح له القيام بأنواع من العمل تقتضي أية مهارة فنية خاصة أو يسهل — في أسابيع قليلة — كسب المهارة التي تقتضيها . هذا التركيب للجمهور المتعلم هو حلقة من حلقات الوصل بين مصير الجماهير الشعبية في لبنان ومصير غلبة انتاج الخدمات التي يصيبها الاشباع وينذرها بالسقوط تفلت الشعوب المناضلة في الوطن العربي من عقال السيطرة الامبريالية . هذا ان لم تسقط قبل هذا التفلت نتيجة لنمو البرجوازيات الكمبرادورية في الاقطار العربية التابعة للامبريالية ونزوع الطبقات المسيطرة في تلك الاقطار الى التعامل المباشر مع السوق الامبريالية . هكذا يجد الشعب اللبناني نفسه ، نتيجة لنظام التعليم الذي يفرضه عليه النظام البرجوازي العميل، مشوه الكفاءات ، فقيرا بالمهارة المنتجة — الوسطى خاصة — ويقف هذا الفقر عقبة كبرى دون نمو بديل ، يتركز على الصناعة والزراعة ويعين الشعب على اجتياز الكارثة التي تقوده اليها تبعية نظامه الراهن للامبريالية وتآكل اسسه بالتالي أمام كل عاصفة، راهنة أو مقبلة ، من عواصف التحرر المحتم في الوطن العربي . فاذا كانت غلبة اللغة الاجنبية وبرامج الانتداب هي الوجه الظاهر من وجوه لا وطنية التعليم وواحدة من وسائل التصفية الفعالة لابناء الطبقات الشعبية ، فهي ليست بالوجه الاهم . ذلك ان الاصل هنا هو وظيفة التعليم في تقديم الصلة بين نمط الانتاج اللبناني والسوق الامبريالية على انها صلة مؤبدة . اذا فان النضال في سبيل التعريب وتغليب التعليم المهني — بسائر مستوياته — نضال لا يغطي — رغم ضرورته القصوى — جوهر ما نسميه « وطنية التعليم » . فلا تعليم وطنيا بلا نمط انتاج وطني يقوم على صلة جديدة بين لبنان ومحيطه العربي الحر ، واذا كان توسيع التعليم والزاميته حتى نهاية المرحلة التكميلية وضرب منطق التصفية في معاقله التي أحصيناها تعديلا بارزا في ميزان القوى بين الجماهير والبرجوازية المسيطرة ، على هذا الصعيد ، فانه هو الاخر لا يشكل التحقيق الفعلي لديمقراطية التعليم . فلا يكون التعليم ديمقراطيا فعلا ما لم يطابق في مضمونه وتركيب مؤسساته ، حاجات الجماهير (أي ما لم يوفر لها أنواع المهارة التي يقتضيها نظامها البديل ويرفضها النظام القائم) . واذا كنا نشدد على تركيب المؤسسات ، فلان السلطة في المدرسة هي الركيزة الثانية ، بعد السلطة في العائلة ، للطاعة والتراتب اللذين يقوم عليهما كل نظام طبقي . فلا تعليم ديمقراطيا ما لم تملك الجماهير زمام أمورها وتفرض خطها على مضمون العلاقة التعليمية وشكلها .. لا تعليم وطنيا ديمقراطيا بلا سلطة وطنية ديمقراطية . واذا كان النضال الوطني الديمقراطي يضع نصب عينيه مهمات وسيطة تعدل ميزان القوى بين الجماهير وأعدائها وتمهد لقيام السلطة المذكورة ، فان النضال في حقل التعليم هو جانب بالغ الاهمية من جوانب هذا التمهيد . وهو أمر سنعود اليه في مقال لاحق .

تلك هي اذن أزمة التعليم . كيف تواجه الدولة هذه الازمة اذا صح ان دوافع سياستها التعليمية هي ما حددناه في بداية الكلام . ذاك هو السؤال الذي نتوقف عنده اليوم .

في العدد المقبل :
التعليم بين رعب النظام وعمى تكنقراطيه ■

فلتتحد المقاومة .. في جبهة وطنية متحدة



« ان مدرسة الحرب الاهلية لا تمر عبثا بالنسبة للشعوب . فهذه مدرسة شاقة لا بد لدورتها الدراسية الكاملة أن تتضمن في ذاتها انتصارات للثورة المضادة واستشراء من جانب الرجعيين الحاقدين وتدابير وحشية من جانب السلطة القديمة ضد المتمردين الخ . ولكن لا يستطيع سوى المتمرسين في الحذلقة والمتحجرين الذين أصابهم التبلد ، أن يأسفوا بسبب دخول الشعوب هذه المدرسة المضنية » .

فلاديمير لينين

● أحد أعقد وأبرز المسائل التي لم تجد لها الحركة الوطنية الفلسطينية حلا ، حتى الان ، هي دون شك وحدتها الوطنية ، واذا أردنا أن نذهب الى أبعد من ذلك في تشخيص هذه المسالة المعقدة والمركبة، فانه يجوز لنا بالتاكيد ، دون الحاجة الى افشاء أسرار ، ان نقول ، بأن أولى الخطوات الجادة على طريق بناء جبهة وطنية فلسطينية متحدة تبدأ باعادة ترميم الوحدة التنظيمية على الاقل في اكثر من فصيل من فصائل هذه الحركة الوطنية . فمنذ الحرب الاهلية في الاردن ، والتي امتدت منذ ايلول ١٩٧٠ حتى آب ١٩٧١ ، والحركة الوطنية الفلسطينية تعيش سلسلة من التراجعات غير التكتيكية قادت في النهاية الى تحديد شروط وظروف قتالية ، سواء ضد العدو الاسرائيلي أم ضد الرجعية المتساومة مع الامبريالية واسرائيل في الاردن ، انتجت في النهاية حالة من الركود والانكفاء عن ممارسة نضالية قادرة على تجديد الهوية السياسية والتنظيمية لدى اكثر من فصيل من فصائل المقاومة الفلسطينية . وأمام الامتحانات الصعبة لمدرسة الحرب الاهلية ومدرسة التراجعات غير التكتيكية ، وأمام النكوص عن مجابهة قيادية ناجحة لها أيضا ، بدأت القاعدة التي تمرست بالنضال والانتصارات على امتداد عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ تحاول أن تتكيف مع الاوضاع الجديدة دون أن تجد القدرة على ذلك ، الامر الذي ولد موجات من النزوح عجزت كوادر المتطوعين الجدد عن تعبئة فراغات الطاقة المغادرة لا نضاليا فقط بل وتنظيميا أيضا . وأمام هذه الاوضاع حافظت تلك القيادات التي تتحمل اكثر من غيرها مسؤولية فشل الخط — السياسي — العسكري في المجابهة مع النظام الهاشمي من جهة ومسؤولية نتائج التراجعات غير التكتيكية من جهة أخرى ، على موازين قوى في الداخل وضعتها المجابهة الساخنة مع العدو الاسرائيلي على الارض الجديدة أمام اكثر من امتحان عجزت أيضا عن ايجاد حلول له .

لا شك ان هذا العامل ليس الوحيد في ازمة الوحدة على الصعيد الداخلي المستقل لاكثر من منظمة في الحركة الوطنية الفلسطينية ، بل ان هناك عوامل متعددة ، ليست ، ونحن نعالج قضية الوحدة والجبهة الوطنية المتحدة، مطروحة لمعالجة دقيقة . ومثل هذه العوامل سوف يجري الحديث عنها في معرض استعراض « التجارب الوحدوية » المختلفة ، التي مرت بها حركة المقاومة من زاوية حاجة البحث اليها للتدليل على مهمات منظمات المقاومة على انفراد أولا ، ومهمات المنظمات الموحدة في الجبهة الوطنية ثانيا . كما ان استعراض هذه « التجارب الوحدوية » بخصوصياتها وخلفياتها السياسية والايديولوجية ومادتها الطبقية المعطاة في الواقع الفلسطيني ، والفلسطيني — الاردني لا يعطي النتائج بأبعادها الايجابية منها والسلبية بشكل واف ، اذا أبقي الموضوع ضمن دائرته الخصوصية ، لما قد تؤول اليه أحكام مناضلي الحركة الوطنية المسبقة والمستنتجة حيال قضية مصيرية طالما خضعت للابتزاز السياسي من اكثر من طرف من ناحية، وحوصرت ضمن دائرة الافق السياسي التكتيكي المغلق من اكثر من طرف أيضا من ناحية أخرى. هذا الى جانب ان ابقاء هذه القضية المصيرية، التي يتوقف على حسن معالجتها مصير الجيل الذي حمل السلاح منذ مطلع ١٩٦٥ ، ضمن دائرة الخصوصية الفلسطينية والتي لا يمكن تجاهلها أو القفز عنها يسلب مناضلي الحركة الوطنية الفلسطينية حق الافادة والاستفادة من تجارب الشعوب الثورية ، ويترك هؤلاء المناضلين فريسة أوهام التجريبية المركزة بخصوصيتها وغير القادرة على ايجاد شروط العمل الموحد المستفيد من تراكم حجم القوة الموحدة في العمل على أقل تعديل ان لم نقل بتنسيق قوة الحجم المتراكم في العمل المشترك .

ان تجربة أكثر من أربع سنوات في هذا المضمار تدفعنا بنتائجها الملموسة التي تشكل عامل قلق على مصير الحركة الوطنية عند عموم مناضلي الحركة الوطنية الفلسطينية، الى استدلال طرق ووسائل انجاز ما يمكن انجازه في المرحلة الراهنة عن طريق استنهاض قيم المراجعة الايجابية « للتجارب الوحدوية » في السنوات الماضية مقارنة بتراث تجارب وحدوية اكثر نجاحا بما لا يقاس بتجارب الحركة الوطنية في بلادنا . ونؤكد منذ البداية ان غاية وغرض مثل هذه المراجعة بالمقارنة ليس على الاطلاق تطبيق أو اجراء عمليات قيصرية على واقع المقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية الراهن، بل النفاذ الى واقع متحرك متفاعل مستفيد من تجارب تاريخية لشعوب ساعدتها سياسة الجبهة الوطنية المتحدة على الاضطلاع بمهام تحررها من مستعبديها :

١ — جبهة العمل الموحد وشيء من التاريخ

اذا كانت جبهة العمل الموحد تحالف طبقي مرحلي يقوم بالاساس على مواجهة طبقية على الصعيد الوطني تحتمه ضرورات حسم التناقض الاساسي بين القوى الاجتماعية الصاعدة تاريخيا وتلك التي اصبحت مع تطور وسائل وعلاقات الانتاج تلعب دورا تاريخيا رجعيا ، ومعرقلا لحركة التاريخ ببعدها الانساني الكامل، فاننا نستطيع القول ، ان كومونة باريس كانت اولى تجارب جبهة العمل الموحد هذا . آنذاك توحدت قوى الطبقة العاملة في جبهة عمل ضد قوى اجتماعية كانت في الطور الاول للثورة البرجوازية الاوروبية في طليعة الحلفاء ، بينما كانت الطبقة العاملة في وضع تحالفي ملحق . ان هذا الانتقال السريع من وضع الحليف الملحق الى وضع العدو الطبقي المستنفر لقواه ان دل على شيء ، فانما يدل على ان الثورة البرجوازية الاوروبية كانت ايضا بهذا القدر او ذاك تعبيرا عن تحالف غير مبرمج وغير مشروط بين البرجوازية الصاعدة تاريخيا آنذاك والقوى الطبقية الملحقة بها والمتناقضة معها في نفس الوقت ، الامر الذي لم يفسح لهذا التحالف التكتيكي بعدا استراتيجيا . وهكذا جاءت كومونة باريس لترسم الافق الاستراتيجي لجبهة العمل الموحد استراتيجيا . غير ان هذه الجبهة لم تعمر طويلا بسبب الظروف المحلية والدولية

عملية فدائية في الجولان

صرح الناطق العسكري باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية بما يلي :

بناء على المعلومات الواردة الى قيادة عز الدين القسام التابعة للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين عن وجود حشود الية وبشرية لقوات العدو بين مستعمرتي جيشر وجبين ، فقد أصدرت القيادة العسكرية الاوامر لمجموعة الرفيق زياد بتدمير هذه الحشود ، وفي ليلة ٦—١١—٧٢ هاجم ثوارنا التجمعات الاسرائيلية بالصواريخ المسيطر عليها فنيا ، كما دكوا تجمعاتهم بالمدفعية دكا عنيفا مما أدى الى الحاق خسائر فادحة في صفوف العدو لم تقدر حتى الان ، هذا وقد حاول العدو الرد على ثوارنا بكافة اسلحته الثقيلة بالمدفعية والرشاشات الا أن ثوارنا استطاعوا العودة الى قواعدهم سالمين ، وقد أعترف العدو بالحادث بنشرته الاخبارية باللغة العربية في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٧—١١—٧٢ وكالعادة أعلن العدو انه لم يصب باية خسائر تذكر .

أن ثوارنا وهم يمزقون بعملياتهم البطولية جدار الصمت على الحدود العربية انما يؤكدون ان الثورة ستستمر رغم مؤامرات التسوية والاستسلام ، ان الرد على أعتداءات اسرائيل الوحشية يجب أن يقابل بالعنف الثوري فهو الطريق الوحيد لردع الامبرياليين والصهاينة .

عاشت حرب التحرير الشعبية
عاشت الثورة
٧—١١—١٩٧٢

القيادة العسكرية
لقوات عز الدين القسام
قطاع الجولان

المساعدة .
عد تجربة كومونة باريس في العمل العمالي
د ، قامت في اكثر من بلد أوروبي محاولات
ة لبناء جبهة العمل الموحد للشغيلة ضد
ة البرجوازية التي بدأت تستنفد وبشكل
رع دورها التقدمي في العملية التاريخية
دة . وأبرز أمثلة على تجارب جبهة العمل
د ظهرت في المانيا كما جسدها برنامج
رت ١٨٩١ ، الذي رغم نجاحاته في توحيد
لات الطبقة العاملة ضد قوانين حظر نشاط
تراكيين الديمقراطيين بقي يراوح بين
ام الماركسي واصلاحية برنامج غوتا
١ ، الذي توحد على أساسه اكبر حزبين
ة العاملة الالمانية . غير ان سياسة
جبهة العمالية الموحدة » هذه لم تستطع
مود طويلا أمام انحرافات الجناح الانتهازي
لحركة الاشتراكية الديمقراطية الالمانية ،
انحطت سياساته الى ذلك الحد الذي
يبرر ليس فقط سياسة الاعداد للحرب
ريالية بل وينظر لما أسماه ادواد بيرنشتاين
ذاك « بالامبريالية الاشتراكية —
مقراطية » . وسحبت هذه الخلافات نفسها
الحركة الاشتراكية — الديمقراطية في
وبا ، التي تصدعت في مؤتمر تسميرفالد
١٩ الى حد الانشقاق التاريخي نظرا لرفض
ر الانتهازي البيرنشتايني — الكاوتسكي
زام بسياسة « جبهة العمل الموحد » ضد
رب الامبريالية التي أشعلتها البرجوازية
روبية عالميا عام ١٩١٤ . وبانشقاق
سميرفالدين الى تيارين أحدهما يساري
دة البلاشفة الروس والاخر انتهازي بقيادة
اب الاممية الثانية والنصف انتهت مرحلة
خية كاملة خاض فيها الماركسيون نضالات
سعة من أجل قيام « جبهة العمل الموحد »
سمونها الطبقي الثوري .
ان نضال الشيوعيين، انصار كارل ماركس،
أجل « جبهة العمل الموحد » للطبقة العمالية
مستغليها لم تتوج بالنجاحات المرجوة ،
م احرازها بعض النجاحات الجزئية كتلك
ي أحرزتها وحدة حزب العمال الاشتراكي —
يمقراطي (الايزناخيون) بقيادة بيبل
بكنشت والاتحاد العام للعمال الالمان اللاسالي
أعقاب مؤتمر جوتا التي توجت بدحر القوانين
يسماركية المعادية للاشتراكيين —
يمقراطيين ، وتلك التي قادت في اعقاب
ل مؤتمر تسميرفالد ومجلس كنتال الى قيام
فرقة التسميرفالدين اليساريين » والتي
كلت رغم عدم انسجامها وتجانسها الكلي
اة الاممية الثالثة . ومرد عدم نجاح سياسة
جبهة العمل الموحد » للطبقة العاملة هو
وز اتجاهات وتيارات برجوازية صغيرة مغامرة
سيقة الافق السياسي (باكونينية ، بلانكية)
صلاحية انتهازية متساومة مع السلطة
رجوازية الحاكمة (لاساليه ، فابيه ،
لرانية) واريستوقراطية عمالية مرتدة
سوفينية — اجتماعية « وامبريالية —
ستراكية » (بيرنشتاينية ، كاوتسكية) ،
بت موضوعيا وعمليا ايضا مصلحة اعداء
لطبقة العاملة على مصالح الطبقة التي زعمت
ويلا انها تمثلها .
ومع انتهاء الحرب العالمية الاولى وقيام ثورة
توبر الاشتراكية المجيدة وغياب الثورة
اشتراكية في البلدان الرأسمالية المتقدمة ،
ا رافق ذلك كله من تغيير في موازين القوى
ى الصعيد العالمي من ناحية وعلى صعيد
علاقات بين الاحزاب الشيوعية والعمالية
لنضوية تحت راية الاممية الشيوعية والاحزاب
لاشتراكية — الديمقراطية التي تابعت في
لاممية الثانية والنصف سياسة الانحراف
التساوق مع البرجوازية ، كان على أحزاب
لاممية الشيوعية ان تعيد النظر في المنطلقات
لسياسية والايديولوجية لسياسة التحالف ،
لتي دافع عنها التيار الثوري في الاممية الثانية
كثر من سبب :
■ فبعد الحرب العالمية الاولى بدأت ردود

الفعل في الدول المهزومة تنمي لدى الفئات الاجتماعية دون مرتبة البرجوازية الصناعية نزعة رد الاعتبار القومي للبلدان المهزومة . وعبرت ردود الفعل هذه عن نفسها بتنامي دور القوى الفاشية وقيام انظمة حكم فاشية في اكثر من بلد أوروبي ، كايطاليا ، المانيا ، بلغاريا ، بولندا ودول اخرى ، الامر الذي كان يلح على الاحزاب المنضوية تحت راية الاممية الشيوعية على مواجهة « جبهة التحالف البرجوازي الفاشية » واشتداد عدوانية رأس المال بجبهة عمل عمالية موحدة .

ووجد هذا التوجه أولى تعبيراته العملية في النداء العلني « الرسالة العلنية » التي وجهها الحزب الشيوعي الالماني الموحد بعد انتكاسة الحركات الثورية المجالسية في جمهورية الفايمار الى القوى الاشتراكية — الديمقراطية المعارضة وبقية المنظمات العمالية والتنظيمات المهنية للطبقة العاملة ، يدعو فيها الى النضال المشترك من أجل صد الهجوم الرجعي المتواصل . وكان هذا النداء العلني الى جانب قضايا أخرى أحد البنود الاساسية في السياسة التاكتيكية للاممية الشيوعية ، والتي اثارت نقاشات حادة في المؤتمر الثالث للاممية مع اليساريين المتطرفين والذين كان يتزعمهم حزب العمال الشيوعي الالماني . أن معارضة حزب العمال الشيوعي الالماني ، الذي مثل انذاك المعارضة اليسارية في الحزب الشيوعي (سبارتاكوس) كانت تستند وبصورة اساسية الى ذكريات قادة هذا الحزب عن المعارضة البلشفية الحازمة للسياسة الشوفينية — الاجتماعية التي دعا اليها كل من الحزب الاشتراكي — الديمقراطي والحزب الاشتراكي — الديمقراطي المستقل في المانيا ، والتي تجسدت بشكلها النهائي وبوضوح في مؤتمر تسميرفالد . فقد حاول هذا الحزب ان يسير على نهج مشروع القرار اللينيني المقر في مؤتمر تسميرفالد ، دون أن يدرك التغيرات الجذرية التي اعقبت الحرب سواء في موازين القوى الدولية الجديدة ، أم في العلاقات بين فصائل الحركة العمالية العالمية . وواجه البلاشفة هذا الاتجاه اليساري المعارض للسياسة التكتيكية الجديدة التي تولى كارل رادك مهمة طرحها على المؤتمر الثالث للاممية الشيوعية ١٩٢١ ، باستخفاف كامل لما أسماه المعارضون اليساريون في المؤتمر نفسه « بالاستراتيجية الهجومية » ، والتي كانت تعني رفض كل تحالف مرحلي أو تكتيكي مع الاحزاب العمالية الاخرى لصد الهجمة الرجعية الموجهة ضد جموع الشغيلة . وقادت المواجهة بين البلاشفة من جهة وانصار سياسة «الاستراتيجية الهجومية» الى طرد حزب العمال الشيوعي الالماني ، الذي قاد حملة المواجهة المعارضة في المؤتمر، لا من اللجنة التنفيذية للاممية الثالثة فحسب، بل ومن الاممية نفسها ، ووصف لينين « النداء العلني » الذي وجهه الحزب الشيوعي الالماني الموحد الى القوى العمالية الاخرى بانه « نموذجي . انه مضمن في موضوعاتنا ويجب الدفاع عنه بالتأكيد . انه نموذجي بوصفه أول عمل لمنهج عملي قادر بصدق ان يجتذب اغلبية الطبقة العاملة » ...

وفي هذا المجال، فان كتاب فلاديمير لينين : « اليسارية الطفولية » يمكن اعتباره احدى المنطلقات النظرية الفريدة في نوعها، التي تعالج سياسة العلاقات المرحلية والتكتيكية للاحزاب العمالية ، وقد عرض لينين مسودة هذا الكتاب على قادة المعارضة اليسارية في الاممية الثالثة وفي مقدمتهم زعيم حزب العمال الشيوعي الالماني هيرمان جروتر كمادة تثقيفية جيدة ، تضع المعارضة اليسارية أمام مهماتها العملية في الظرف المتجدد لحركة التاريخ بعد الحرب العالمية الاولى .

الاممية الثالثة وسياسة التحالفات

لقد كانت مادة الخلاف في المؤتمر الثالث للاممية الشيوعية ١٩٢١ مدخلا لتحديد ادق وأكثر شمولا لسياسة التحالفات والعلاقات التكتيكية ، حيث جاء المؤتمر الرابع للاممية الشيوعية المنعقد في الفترة بين ٥ تشرين الثاني — ٥ كانون الاول ١٩٢٢ يؤكد ضرورة السير الى الامام بسياسة الجبهات العمالية الموحدة ، وجاء المؤتمر السادس ايضا والمنعقد في الفترة من ١٧ تموز — ١١ أيلول ١٩٢٨ ليؤكد من جديد أمام الحاجات تطور الاوضاع الدولية وبروز الفاشية كقوة مقررة في أوروبا على « ضرورة تكتيك الجبهة الموحدة وأهمية العمل في النقابات وضرورة تحضير قوى البروليتاريا باستمرار وانتظام وثبات للمعارك الحاسمة ضد الرأسمالية » . أما المؤتمر السابع للاممية الشيوعية ، وهو اخر مؤتمراتها ، فقد دخل التاريخ في دورته المنعقدة من ٢٥ تموز — ٢٥ آب ١٩٣٥ باعتباره مؤتمر النضال من أجل « جبهة العمل الموحد » ومن أجل « الجبهة الشعبية المعادية للفاشية والحرب » . وبرز الرفيق الخالد جورجي ديمتروف، سكرتير اللجنة التنفيذية للاممية الشيوعية والقائد الفذ للطبقة العاملة البلغارية كمنظر وقائد ومدافع بالممارسة عن سياسة « الجبهات الشعبية المعادية للفاشية والحرب » .

ويعتبر التقرير الذي ألقاه جورجي ديمتروف أمام الجمعية العامة للمؤتمر السابع للاممية الشيوعية في ٢ آب ١٩٣٥ ، والذي سوف نعود اليه لدى مراجعة سياسة « الجبهات الشعبية ضد الفاشية والحرب » ، وثيقة تاريخية قيمة وضعت سياسة التحالفات والعلاقات التكتيكية لا فقط في حجمها الحقيقي كتتويج لخط المؤتمر الثالث للاممية الشيوعية فحسب ، بل وأمام المهام السياسية المباشرة لجميع اطراف جبهة التحالف ضد الفاشية والحرب . بدأ ديمتروف تقريره كما يلي : « لقد حذر المؤتمر السادس للاممية الشيوعية في حينه البروليتاريا الاممية من أن الفاشية توشك انتشن هجومها الجديد، ودعا الى الكفاح ضده . وقد أشار المؤتمر الى أن « ميولا فاشية وبوادر حركة فاشية بصورة مكشوفة كثيرا أو قليلا توجد في كل مكان تقريبا » . ويستطرد ديمتروف في موقع آخر يقول محددا مهمات أعداء الفاشية : « أيها الرفاق ! أن ملايين العمال والكادحين في البلدان الرأسمالية يطرحون هذا السؤال : كيف السبيل الى الحيلولة دون مجيء الفاشية الى السلطة والى الاطاحة بالفاشية المنتصرة ؟ وتجيب الاممية الشيوعية : ان أول ما ينبغي عمله وما ينبغي البدء به هو تأسيس الجبهة الموحدة ، وتحقيق وحدة عمل العمال في كل مؤسسة ، وفي كل منطقة ، وفي كل محافظة ، وفي كل بلد وفي العالم أجمع . ان وحدة البروليتاريا على النطاق القومي والاممي هي السلاح الجبار الذي يجعل الطبقة العاملة قادرة لا على الدفاع الناجح وحسب ، بل وعلى شن هجوم معاكس ناجح على الفاشية، على العدو الطبقي » . ونجاح جبهة العمل الموحدة في هجومها المعاكس ضد الفاشية مرتبط ، كما يراه جورجي ديمتروف ، « بشكل محكم جدا بمتانة تحالفها وانتظامه مع طبقة الفلاحين النشيطة والفئة الاساسية من البرجوازية في المدن » .

طبيعة المرحلة الانتقالية

■ كما ان انتصار الثورة الاشتراكية في بلدان روسيا القيصرية ، وتحديدا الاسيوية منها ، بدأ يطرح تحديد موقف واضح وصريح من أحزاب الاممية الشيوعية تجاه الحلفاء الاساسين

برقية الجبهة الشعبية الديموقراطية الى الحزب الشيوعي السوفياتي بمناسبة ذكرى ثورة اكتوبر

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي — موسكو

المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، يتقدم باحر التحيات الرفاقية لشعوب الاتحاد السوفياتي بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى .

أن ثورة اكتوبر شكلت نقطة تحول تاريخية في عالمنا المعاصر وفتحت الطريق لانتصار الاشتراكية والحاق الهزيمة الاكيدة بالامبريالية على النطاق العالمي .

أن شغيلة العالم وحركة التحرر الوطني ترى في ثورة اكتوبر مصدر الهام دائم للثورات الوطنية الديمقراطية والاشتراكية . وترى في نداء الرفيق لينين « يا عمال العالم وشعوبه المضطهدة اتحدوا » السبيل لتعزيز وحدة قوى الثورة العالمية على أساس التضامن الاممي البروليتاري لمكافحة الامبريالية والرجعية الدولية والصهيونية .

أن شعب فلسطين المناضل ضد الامبريالية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني لبلده يعتبر نضاله جزء من حركة التحرر العربية ومن الجبهة العالمية المناضلة لدحر ذات العدو المشترك المثل بالامبريالية والرجعية والصهيونية. وهو العدو الذي فضحته ثورة اكتوبر بنشرها المعاهدات والصفقات الاستعمارية لتمزيق البلاد العربية، ووقوفها بجانب شعبنا وضد الحركة الصهيونية وأطماعها الاستعمارية في فلسطين والبلاد العربية .

أننا بهذه المناسبة نتقدم من جديد بتحياتنا الرفاقية الحارة .

وعاشت ثورة اكتوبر المجيدة ، وعاشت الصداقة والتعاون بين شعوب الاتحاد السوفياتي وشعوب الامة العربية

في ٦ — ١١ — ١٩٧٢
المكتب السياسي
الجبهة الشعبية الديمقراطية

والمرحلين من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة. وكان لا بد من ان تحدد طبيعة المرحلة الانتقالية والقوى الاجتماعية المسؤولة بالدرجة الاولى عن ممارسة المهام الثورية في تلك المرحلة ، في وقت استنفرت فيه القوى البرجوازية على صعيد عالمي طاقاتها ضد الثورة الاشتراكية ، التي يقودها البلاشفة في اكثر من بلد بتمايز واضح عن الآخر بتفاوت ملحوظ في درجة تطور او تخلف وسائل الانتاج والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه .

■ ولمواجهة اعباء مرحلة الانتقال في ابعادها الاولى من ناحية والهجمة الرجعية التي قادتها القوى الامبريالية وحلفاؤها في الداخل ضد السلطة السوفياتية ، كان على البلاشفة ان يستعدوا لتقديم تنازل مشروع في سبيل اقامة التحالف الثوري بين البروليتاريا المنتصرة وحلفائها من طبقة الفلاحين . ومسألة التحالف هذه لم تكن بالتأكيد مصادفة ، بل جاءت في سياق فهم دقيق لمنطق حركة التاريخ ، وموقع الفلاحين في أوروبا الشرقية من منظور هذه الحركة منها . ان عودة سريعة الى مواقف ماركس وانجلز من هذه المسألة كفيل بفهم اشمل وأوسع لسياسة البلاشفة . فقد عامل ماركس وانجلز الفلاحين في البلدان الرأسمالية المتطورة انذاك كفئات محكوم عليها بالاندثار أمام تطور وسائل الانتاج وتقدمها . وكالا لها نقدا لاذعا ، لانها في نفس الوقت الذي تتطور فيه وسائل وعلاقات الانتاج باتجاه تقدمي بمنظور حركة التاريخ ، يبقى الفلاحون ضمن اطار هذه الحركة محافظون ، يحاولون اعادة « عقارب التاريخ الى الوراء ». واذا حدث ان وقف هؤلاء مواقف ثورية ، فان أسباب ذلك مخاوفهم من مخاطر الانتقال الى مصاف البروليتاريا ووعيهم المستقبلي لمصالحهم حين يضطرون الى هجرة مواقعهم باتجاه مواقع البروليتاريا .

■ أما في دول أوروبا الشرقية المتخلفة انذاك عن ركب التطور في البلدان الرأسمالية فقد كانت الثورة البرجوازية تتحفز ببطء لاكتساح معاقل العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية وكانت الثورة بنت المستقبل . ولم يتبادر الى ماركس وانجلز ان البرجوازية والبروليتاريا في هذه البلدان بقادرة على انجاز مهام هذه الثورة ، الا اذا كانت في احد جوانبها زراعية ايضا . ومن هنا جاءت الاشارة في البيان الشيوعي في فقراته الاخيرة المخصصة للعلاقات بين الشيوعيين والاحزاب المعارضة الى ان الشيوعيين يؤيدون ايضا «المصلحين الزراعيين» في بولندا وغيرها ، حيث يصرون « على الثورة الزراعية بوصفها الشرط الاول للتحرر الوطني » . وبعد ذلك بفترة وجيزة جدا حدد ماركس وانجلز موقفا اكثر وضوحا من مسألة الفلاحين في هذه البلدان : « ان البلدان الزراعية الكبيرة بين بحري البلطيق والاسود لا تستطيع أن تنقذ نفسها من البربرية الاقطاعية البطريركية الا عن طريق ثورة زراعية » ، وفي هذا اشارة واضحة الى ضرورة دعم الشيوعيين للثورات بمكن اعتبارها مركبة من حيث وظيفتها ومهامها .

وطبيعي الا تتطور علاقات وقوى الانتاج في هذه البلدان ، وفي مقدمتها روسيا القيصرية على وتيرة غيرت جوهرها من طابع الثورة في روسيا القيصرية الاوروبية تحديدا ، لتصبح معادلة العلاقة بين البلاشفة والفلاحين اقل تعقيدا مما كانت عليه لدى اطروحات ماركس وانجلز . ورغم هذا ، فان مسألة التحالف الثوري بين البلاشفة وفقراء الفلاحين من ناحية ومسألة العلاقة التكتيكية بين الطبقة العاملة والفلاحين المتوسطين والبرجوازية الصغيرة في المدن من ناحية ثانية بقيت ولسنوات عدة ابرز المسائل المركزية التي واجهت البلاشفة . وجاء فلاديمير لينين ليضع الصيغة الصحيحة والصائبة المنسجمة مع الاوضاع الروسية للتحالف الثوري الذي عبر عن نفسه بقيادة البروليتاريا المنتصرة على القيصرية للحلفاء الطبيعيين المغلوبين على أمرهم. وهنالك من المواقف ما لا يعد التي أكد فيها القائد البروليتاري الفذ على الا غنى للطبقة العاملة عن الفلاحين في النضال ضد الكولاك الذين يستعبدون الفلاحين ، وعلى ان سياسة معاداة الفلاحين المتوسطين التي تقف بين الفلاحين الفقراء وطبقة الكولاك سياسة تستحق لا اللوم فقط ، بل ويجب ان يوضع حد لها ، حيث كانت احدى مهام السلطة السوفياتية آنذاك تحييد الفلاحين المتوسطين وانتهاج سياسة قوامها التآلف معهم . وحدد لينين الموقع الطبقي والسياسي للفلاحين المتوسطين الذين يحذر استعداؤهم في خطاب له أمام مندوبي اللجان الفلاحية في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ حيث قال : « الفلاحون المتوسطون هم الذين لا يستثمرون عمل الآخرين ، لا يعيشون من عمل الآخرين ولا يستفيدون على الاطلاق من ثمرة عمل الآخرين » .

وفي توجيهاته المتكررة للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق ، وتحديدا روسيا الاسيوية كان لينين يؤكد باستمرار : « ينبغي انتستندوا في الميدانين النظري والعملي على التعاليم الشيوعية العامة وان تأخذوا بعين الاعتبار الظروف الخاصة غير الموجودة في البلدان الاوروبية كي يصبح بامكانكم تطبيق هذه التعاليم في الميدانين النظري والعملي في ظروف يؤلف فيها الفلاحون الجمهور الرئيسي وتطرح فيها مهمة النضال لا ضد الرأسمال بل ضد بقايا القرون الوسطى » .

وسواء في سياسة التحالف مع الاشتراكيين — الثوريين ، الذي قاد عمليا الى القبول ببرنامجهم الزراعي والى استصدار قوانين توزيع الارض على الفلاحين ، ام في سياسة العلاقات التكتيكية مع قوى اجتماعية يجب تحييدها وعدم استعدائها ، فقد كان البلاشفة ينطلقون من مواقع مبدئية . ففي الحالة الاولى كان خط التحالف المبدئي وغير المخل بحركة الثورة الاشتراكية التي تقودها البروليتاريا يصل الى حد اعتبار معارضة اغلبية الفلاحين المتعاكسة آنذاك ، اي قبل اقرار السياسة الاقتصادية الجديدة ١٩٢٢ ، مع البرنامج الزراعي للحزب معارضة لا مبدئية وتقود الى خيانة الثورة ، لما تنطوي عليه مثل هذه المعارضة من خط سياسي مغامر . وفي مسألة العلاقات التكتيكية مع القوى الاجتماعية الواجب تحييدها فقد أشرف لينين مباشرة على سلامة هذه العلاقة في اكثر من بلد امتدت اليه الثورة الاشتراكية العظمى . وكان حريصا اشد الحرص على علاقة حسن جوار وتعايش مع هذه القوى ريثما تتوطد وتتسع سلطة السوفيات وتبسط سيطرتها بقيادتها العمالية على هذه البلدان .

ولعل أوضح مثال على سلامة الخط السياسي العام للبلاشفة في هذا المجال ، رسالة لينين الى أورجونيكيدزه في ٢—٣—١٩٢١ التي يقول فيها : « من الضروري انتهاج سياسة تساهلات خاصة حيال المثقفين الجورجيين وصغار التجار . ينبغي أن نفهم أنه فضلا عن عدم فائدة تأميم أموال صغار التجار ، يترتب الاقدام حتى على بعض التضحية بغية تحسين حالتهم وابقاء المجال أمامهم للتجارة الصغيرة » . ويضيف فلاديمير لينين بتكتيك بارع : « وأرجو أن تتذكروا أن وضع جورجيا الداخلي والخارجي يتطلب من الشيوعيين الجورجيين لا السير على النمط الروسي ، بل المهارة والمرونة في انشاء خطة خاصة أساسها تساهل أكبر حيال مختلف عناصر البرجوازية الصغيرة » .

■ الى جانب هذا ايضا فقد كان لثورة اكتوبر العظمى اكبر الاثر في يقظة الشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة وبدأت موجات النضال والكفاح ضد الاستعمار تجتاح معظم البلدان الاسيوية الخاضعة لنفوذ الدول الامبريالية . يقول لينين محددا حركة التطور العام للتاريخ : « ولكن هذا العصر نفسه لا بد بالضرورة ان يؤدي ويقظي سياسة النضال ضد الاضطهاد وسياسة نضال البروليتاريا ضد البرجوازية وذلك لا بد له ان يحل بين الممكن والمحتم أن يفضي الى قيام الانتفاضات والحروب الوطنية الثورية ، ثانيا قيام الحروب البروليتارية ضد البرجوازية ، وثالثا اندماج النوعين من الحروب الوطنية » .

ومن هنا ، كان شعار الاممية الشيوعية : « يا عمال العالم وشعوبه المضطهدة اتحدوا » جاء يحدد الموقف السياسي والايديولوجي الطبقي للحركات الثورية في المستعمرات ، حيث اعتبرت هذه الحركات حليفا استراتيجيا لثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وللحركة العمالية العالمية في البلدان الرأسمالية . من جهة اخرى فان تأييد الشيوعيين والاحزاب المنضوية تحت راية الاممية الشيوعية للحركات الوطنية في هذه الحركات قد جاء مشروطا بمدى استعداد الشيوعيين والطبقة العاملة فيها وبمدى استعدادها لحل مسألة الفلاحين والثورة الزراعية على جوهرها لمسألة القومية والتي كانت في الظروف الاجتماعية .

وصاغ المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية بالتوجيهات المباشرة من فلاديمير لينين جملة من القرارات والمواقف الخاصة بالمسالة الوطنية والكولونيالية وتحديد الموقف الضروري والقادر على انجاز نوعين من الحروب الثورية، الحروب الثورية للشعوب المضطهدة ضد البرجوازية والحروب الثورية للشعوب المضطهدة ضد الامبريالية . وحدد المؤتمر هذا ان الشيوعيين لن يقدموا على دعم الحركات البرجوازية في المستعمرات « الا في الحالات التي تكون فيها هذه الحركات ثورية حقا ، الحالات ، التي لا يعيقنا فيها ممثلو هذه الحركات عن تربية وتنظيم جماهير الفلاحين والجماهير الفقيرة من المستثمرين تربية ثورية وتنظيما ثوريا » . اما حول نهج العلاقة مع الحركات الديمقراطية البرجوازية في البلدان الخاضعة للسيطرة المباشرة وغير المباشرة للامبريالية ، فقد اكد لينين انه « ينبغي للاممية الشيوعية ان تقدم على تحالف مؤقت مع الديمقراطية البرجوازية في المستعمرات والبلدان المتأخرة على الا تمتزج بها وعلى ان تصون بشكل قاطع استقلال الحركة البروليتارية وحتى بشكلها البدائي » .

لقد صاغ القائد البروليتاري الفذ والعظيم فلاديمير لينين نظرية متكاملة عن الثورة في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة وحدد بشكل بالغ الدقة القوى الطبقية المؤهلة لقيادة التحالف الثوري من ناحية والصفة الثنائية المزدوجة لبرجوازية هذه البلدان التي تتسم بالثورية احيانا والتذبذب والمساومة أحيانا اخرى . ففي الوقت الذي كان فيه فلاديمير لينين وكانت فيه الاممية الشيوعية تنظر لبرجوازية الدول المستقلة كطبقة استنفذت طاقاتها الثورية وتحولت الى طبقة مسيطرة بمفردها أو بالتعاون مع الملاكين على جهاز الدولة وتنطلق في سياستها من مصالحها الطبقية المحددة والقائمة على ديمومة وتجدد النظام الحاكم المستغل للعمال والفلاحين والمعادي لحركتهم الثورية ، كان ينظر الى البرجوازيات الناشئة في المستعمرات والمناضلة من اجل التحرر الوطني بمنظار آخر ، حيث تتعرض هذه للاضطهاد القومي ولمنافسة رأس المال الاجنبي خارج حدوده الوطنية (الامبريالية) على السوق الوطنية . وفي هذا الاطار وببصيرة ديالكتيكية بارعة كشف لينين واحزاب الاممية الشيوعية خصوصيات هذه البرجوازية في مراحل النضال الوطني المتعاقبة ضد الاستعمار وخصوصيات الوضع الثوري وافاق تطوره ضمن العملية الثورية للبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة في مداه التاريخي ، مؤكدا ان ثورة هذه البلدان لا بد وان تعتمد بشكل رئيسي على الجموع الغفيرة من الفلاحين المضطهدين : « ان الدعامة الاساسية لهذه البرجوازية الاسيوية التي ما تزال قادرة على انجاز عمل تاريخي تقدمي هو الفلاح . والى جانبه توجد برجوازية ليبرالية رجالاتها من أمثال يوان شي كاي قادرون اكثر من غيرهم على الخيانة » .

● ● ●

واذا بان هذا هو التوجه السياسي والايديولوجي العام الذي ساد في تحديد مواقف الاممية الشيوعية من الحركات الوطنية في المستعمرات ، فان ذلك لا يعني أن خلافا لم ينشا داخل الاممية حول الموقف من الاطراف السياسية والطبقية المرشحة للتحالف والعمل الجبهوي لحركات التحرير في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ، فقد كان هناك بعض الاتجاهات البرجوازية الصغيرة والمغامرة والشلل التروتسكية التي لم تستفد درسا واحدا من تجربة ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وتجارب ثورية اخرى . وسوف نعالج هذه المسالة عند البحث عن الثورات الوطنية التحررية في المستعمرات ، وذلك بعد استكمال الحديث عن سياسة «الجبهة الشعبية المعادية للفاشية والحرب » كما حددها ورسمها المؤتمر السابع للاممية الشيوعية ١٩٣٥ .

سامي شاهين

في العدد القادم
« سياسة الجبهة الشعبية المعادية للفاشية والحرب »

اسئلة من « الحرية » إلى الجبهة القومية
حول التطورات السياسية الجارية في اليمن الديمقراطية

عبد الفتاح إسماعيل "الأمين العام للجنة المركزية":

- ■ الترابط الوثيق بين المركزين الثوريين : فلسطين واليمن الديمقراطية
- ■ مقارنة مع تجربة كوبا ..
- ■ مساعدات المعسكر الاشتراكي.

● وجهت « الحرية » عدة [ا]سئلة حول التطورات السياسية [ال]جارية في جمهورية اليمن [ال]ديمقراطية الشعبية الى [ال]رفيق عبد الفتاح اسماعيل [ال]امين العام للجنة المركزية [لل]جبهة القومية .

وفيما يلي الجزء الاول من [ال]اسئلة والاجوبة :

١ — « الحرية » :

● بعد هزيمة حزيران لم يبق في [ال]وطن العربي الا مركزين وحيدين [لل]نضال الجماهيري الفعال ضد [ال]امبريالية .

المركز الاول : المقاومة والجماهير [ال]فلسطينية التي حملت السلاح ولم [تز]ل ضد محاولات استيعابها [وا]متصاصها ضمن الاوضاع العربية [ال]عاجزة أو المستسلمة .

[الم]ركز الثاني : نضال جماهير جمهورية [ال]يمن الديمقراطية وظفار التي حملت [ال]سلاح ، ولم تزل تناضل ضد كل [م]حاولات تصفيتها من قبل الرجعية الامبريالية .

لقد وضعت ثورة اليمن الديمقراطية [ع]لى رأس مخطط تصفية الحركة [ال]وطنية في شبه الجزيرة والخليج [ال]عربي خلال العامين الماضيين ..ما [ه]و تقييمكم لما يجري في منطقتكم .. [و]ما هو تحليلكم لما يجري هنا في [ال]مركز الاول ، ولما يجري هناك — [ع]ندكم في المركز الثاني ، وما العلاقة [ب]ينهما ؟

■ عبد الفتاح اسماعيل :

ان الاجابة على هذا السؤال ، تستلزم في [ال]مبدء القاء نظرة عامة على الواقع العالمي [ال]راهن ، الذي يحكم احداثه تناقض ايديولوجي [و]سياسي حاد بين الامبريالية المحتضرة [و]الاشتراكية المنتصرة .. حيث ان ما يجري في الوطن العربي من صراع متواصل ، تقف حركة التحرر الوطني العربية مدعومة من المعسكر الاشتراكي وقوى الثورة العالمية الاخرى في احد طرفيه ، وتقف قوى الامبريالية والصهيونية العالمية والرجعية العربية في طرفه الاخر ليس الا امتدادا لذلك التناقض الاساسي على الصعيد العالمي ، وانعكاسا مباشرا له في ارضنا العربية .

والامر الواضح الذي ينبغي التاكيد عليه في سياق النظرة الى هذا الواقع هو أن قوى الامبريالية العالمية ، بزعامة الولايات المتحدة الاميركية التي تنطلق من مخطط شمولي لمكافحة حركة التحرر والتقدم والاشتراكية والسلم في العالم كله ، قد نفد صبرها امام الانتصارات المستمرة لحركة الثورة العالمية ككل .. اذ انها لا تستطيع هضم انتصارات المعسكر الاشتراكي الذي يرسخ يوما عن يوم دعائم الاشتراكية ويزداد تطورا ويحرز تفوقا ملحوظا عليها في مجال الثورة العلمية والتكنولوجية ، ولا تستطيع ان تتحمل — ولو على مضض ازدياد النفوذ الجماهيري لحركة الطبقة العاملة العالمية واحزابها الطليعية .. كما أنها — بحكم نظرتها للامور — لا تملك أية ذريعة للسكوت عن الانتصارات المتزايدة التي تحرزها حركة التحرر الوطني العالمية ، في كسب مواقع جديدة من أجل تثبيت ارادة شعوبها في الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

نتيجة لنفاذ صبرها ذلك نلاحظ أن الامبريالية العالمية بزعامة اميركا ، تندفع بجنون ، الى الاخذ بأساليب اكثر حدة وشراسة في مكافحة معسكر قوى الثورة العالمية ، وخاصة في مناطق الحركات الوطنية التحررية وضد شعوب هذه المناطق حيث نراها تلجأ الى شن حروب جزئية بربرية تستخدم فيها اسلحة الدمار ، بشكل تصاعدي ، في محاولة لارغام تلك الحركات والشعوب على التراجع عن اهدافها وعلى الاستسلام .

كما تلجأ الى تجنيد القوى المعادية للثورة داخليا ، وتوفير المال والسلاح لها ، لكي تطيح بالانظمة التقدمية ، وتبقي على مصالحها الاستراتيجية فيها .

ذلك ما نراه في فيتنام ، منذ عام ١٩٦٥ م. حتى الان ، وما رأيناه سابقا في كوريا عام ١٩٥٠ م . وفي محاولة غزو كوبا عا م١٩٦٢ م ألـخ .

وكجزء لا يتجزأ من هذا المخطط الشمولي الذي رسمته القوى الامبريالية لمكافحة حركة الثورة العالمية ، بجميع فصائلها وقواها ، نجد ان حرب حزيران ، عام ١٩٦٧ م . التي ما زالت نتائجها السلبية على حركة التحرر الوطني العربية قائمة الى الان قد مثلت ذروة الاساليب التي اتبعتها هذه القوى (مستخدمة الصهيونية العالمية ممثلة باسرائيل ، بتواطوء من القوى الرجعية العربية) ضد حركة التحرر الوطني العربية في محاولة لاخماد جذوتها او لوقف تقدمها في أهون الحالات .

فعبر حرب حزيران — التي منيت حركة التحرر الوطني العربية بصفة عامة بهزيمة مؤقتة من جرائها — استطاعت قوى الامبريالية والصهيونية والرجعية تنفيذ جزء كبير من مخططها الرامي الى توسيع نفوذ الاستعمار الجديد في المنطقة العربية . فالى جانب ان هذه الحرب ، وما اسفر عنها من نتائج ، قد استهدفت التصفية النهائية لقضية الشعب الفلسطيني وطمس حقوقه المشروعة في العودة الى وطنه (اضافة للاحتفاظ باحتلال اسرائيل لاراض عربية اخرى تنفيذا لسياستها التوسعية) سواء عبر مشاريع الحلول الاستسلامية المتعددة او عبر سلسلة التصفيات الدموية التي اضطلعت بها الرجعية الاردنية ، لحركة المقاومة الشعبية الفلسطينية ومنظماتها الفدائية ... الى جانب ذلك نجد ان هذه الحرب نفسها قد حققت نتيجتين سياسيتين بارزتين :

الاولى : قفز القوى الرجعية العربية ، المغرقة في تخلفها وفي عدائها لمصالح واهداف الجماهير العربية في التحرر والتقدم الى مواقع امامية ، تسهم بواسطتها بشكل مؤثر ومباشر ، في تسيير زمام أمور الوطن العربي وتوجيه سياسته ، تحت ذريعة « رص الصفوف » و « توحيد الجهود » « للجهاد » ضد اسرائيل ، باعتبارها « العدو الوحيد » للامة العربية ..

والثانية : انتعاش ملحوظ للقوى وللاتجاهات اليمينية الانهزامية في حركة التحرر الوطني العربية ، هذه الاتجاهات التي لا تخجل من الدعوة السافرة الى مهادنة الامبريالية ، والى وضع الرجعية العربية في موضع الحليف لجماهير الامة العربية المناضلة ضد العدو الصهيوني ، تحت تبرير الحجج والذرائع ذاتها .

وفي مقابل ذلك ، فقد كانت هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧ م بالنتيجة هزيمة لقيادة البرجوازية الصغيرة، بكافة برامجها السياسية والاقتصادية والعسكرية .. حيث اصبح ، لا بد بالضرورة — من اجل مواجهة حاسمة للقوى الامبريالية والصهيونية والرجعية — من الاعتماد على اوسع جماهير الشعب ، وفي طليعتها الطبقة العاملة ومنظماتها الطليعية ، التي تشكل الجبهة الثورية الحقيقية ، القادرة على خوض نضالات متعددة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ومن اجل انجاز مهام التحرر الوطني الجذري ، سبيلا الى خلق المجتمع العربي الجديد .. المجتمع الاشتراكي الديمقراطي الموحد .

عند الوقوف امام هذه الصورة التي ترسمها نتائج حرب حزيران ٦٧ م نجد ان الترابط الوثيق بين المركزين الثوريين ، في فلسطين وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، يتجسد بالاتفاق التام على مسالتين اساسيتين :

الاولى :

التحديد الواضح للتناقض الرئيسي القائم في الوطن العربي ، على انه تناقض بين قوى الامبريالية والصهيونية العالمية والرجعية العربية في جهة وبين حركة التحرر الوطني العربية ، بمجموع فصائلها وقواها التقدمية في جهة اخرى . واهم ما في هذا التحديد جانبان :

أ — وضع الرجعية العربية في صف العدو الرئيسي .. لانها ، اي الرجعية ، لا يمكن ان ترتضي بأي تعايش او مهادنة مع حركة التحرر الوطني العربية وجماهيرها ، الا اذا تراجعت هذه الاخيرة عن مجمل اهدافها ومبادئها وقبلت الارتباط بالمعسكر الامبريالي ، سياسيا واقتصاديا .

ب — اخضاع التناقضات الثانوية بين مختلف القوى والفصائل في حركة التحرر الوطني العربية لمصلحة مواجهة العدو الرئيسي ، من خلال الدعوة الى تكوين جبهة عربية تقدمية ، تجمع هذه القوى والفصائل تحت لواء برنامج سياسي مشترك يحدد اهداف ووسائل نضالها ، ضد هذا العدو .

الثانية :

اعتبار التوجه الاشتراكي كطريق معاكس للتوجه الرأسمالي ، هو الطريق الملائم لاوضاع الوطن العربي وظروفه ، باعتباره الطريق الذي يحقق التطور الاقتصادي المستقل عن عجلة الرأسمالية العالمية لمختلف البلدان الاخذة به والطريق الذي يحقق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .. ويخلق بالتالي الاسس المادية المتينة والتكنيكية لانتصار حركة التحرر الوطني العربية على اعدائها .. وباعتباره أيضا الطريق المعاكس لمصالح الامبريالية العالمية التي تسعى ، بالتعاون مع جميع ادواتها وعملائها ، وبمختلف الوسائل ، الى فرض الطريق الراسمالي للتطور على عدد من البلدان النامية ، من بينها بعض الاقطار العربية (جنبا الى جنب مع سعيها الدائم للابقاء على الاوضاع الاقطاعية المتخلفة) .. ضمانا لاستمرار الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ، الاقتصادية والعسكرية من ناحية ، وسبيلا الى تعزيز نفوذها السياسي ومواقع ادواتها الطيعة في المنطقة من ناحية اخرى .

ان هذه العوامل تؤكد على انه رغم الوضعية الراهنة ، التي يشوبها انحسار مؤقت للمد الثوري في الوطن العربي ، يقابله انتعاش متزايد للمد الرجعي واليميني، ما فتئت هناك قوى ثورية تناضل بدأب ودون هوادة ، لتؤكد بان حركة التحرر الوطني العربية ما زالت بخير .

فالجماهير ومعها سائر القوى التحررية ترفض الهزيمة ، وتمتلك الاستعداد لتشديد النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، كما ترفض كل دعوات وتحركات الاتجاه اليميني ، الراغب بالاستسلام النهائي للامبريالية والصهيونية .

وبديهي ان القوى المعادية لحركة التحرر الوطني العربية ، تريد من الابقاء على الوضع الراهن — الناتج عن حرب حزيران وعن انتعاش المد الرجعي اليميني ، كاحدى نتائج هذه الحرب — تثبيت مواقع الاستعمار الجديد من خلال خلق ضمانات جديدة لمصالحه الاقتصادية الهائلة، المتجسدة بارباح الرساميل والقروض المستثمرة في مشاريع غير انتاجية ، مرتبطة بعجلة السوق الرأسمالية العالمية ، وكذلك بعدد كبير من المؤسسات التجارية التي تتولى تصريف البضائع المصنعة في الغرب داخل السوق العربية الواسعة .. تلك المصالح التي تقف على قمتها ارباح طائلة تجنيها الشركات الاحتكارية التي ما زالت تسيطر على اهم مصادر ثرواتنا القومية — البترول — في اغلب الاقطار العربية بالاضافة الى المصالح الاستراتيجية العسكرية التي يضمنها تواجد قواعد ضخمة للامبريالية الاميركية والبريطانية في كل من السعودية ودويلات الخليج العربي .

كما ان تلك القوى ، تشعر بان عليها — لكي تضمن استمرار هذه المصالح — ان تضاعف جهودها لالحاق المزيد من الهزائم بحركة التحرر الوطني العربية ، في سبيل تركيعها نهائيا ، من خلال ضرب قواها البارزة التي لم تستسلم ولم تيأس — رغم النكسة ورغم المد اليميني الرجعي — بل تناضل ببسالة في سبيل تحقيق اهدافها النبيلة .. وبصفة خاصة حركة المقاومة المسلحة التي تتصدر نضال الشعب الفلسطيني ، وكذلك النظام الوطني الديمقراطي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، حيث استطاع شعبنا الصمود بوجه كافة اشكال المؤامرات المعادية من الداخل والخارج ، وحيث تخوض الجماهير تحت قيادة التنظيم السياسي — الجبهة القومية — نضالا باسلا من اجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .

من هذه الزاوية ندرك ان حركة المقاومة الفلسطينية برفضها لكل الحلول الاستسلامية، وبصمودها امام مختلف المؤامرات التصفوية — رغم سلسلة المجازر الدامية التي تعرضت لها في الاردن — والتي هي الان مهددة بالتعرض لمثلها في لبنان أيضا — تمثل رمزا لنضال الجماهير العربية واهدافها التي تشكل خطرا كبيرا على مصالح القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية ومخططاتها .. كما تمثل حافزا معنويا لهذه الجماهير ، يعزز ايمانها بالقضية التي تناضل من اجلها — رغم كل الظروف القاسية المحيطة بها — ويمنحها الثقة بالقدرة على تحقيق النصر ..

وفي نفس الوقت ، فان الثورة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لا ينحصر نجاحها وانتصاراتها في المواجهة الصلبة للامبريالية وعملائها في مختلف ارجاء شبه الجزيرة العربية ، بقدر ما تمتد وتتسع لتعبر عن نفسها بوضوح في احداث المزيد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوضع الداخلي .. التحولات التي تمثل قيما مادية وروحية جديدة ، تشكل نقيضا لمصالح القوى الامبريالية والرجعية ، في شبه الجزيرة خاصة وفي الوطن العربي عامة .

ذلك ما يجعل امكانية الفصل بين المركزين الثوريين في كل من فلسطين وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وكذلك ثورة الخليج بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، مضافة اليها نضالات مختلف القوى الشعبية والسياسية التقدمية في اقطار مختلفة من الوطن العربي مسالة ، غير واردة اطلاقا .. نظرا لان جميع هذه القوى والفصائل تشكل محاولات ثورية جديدة تنسجم مع الاهداف والطموحات المشروعة لاوسع الجماهير العربية ، ويجمع بينها موقف نضالي مشترك ضد اعداء الامة العربية (الامبريالية والصهيونية والرجعية) ، ومن اجل احداث تغيير نوعي جديد في طبيعة النضالات السائدة في الوطن العربي ، لصالح اهداف التحرر الوطني الجذري والتقدم الاجتماعي الذي يفتح افاقا واسعة امام حركة الثورة العربية في بناء مجتمعها الجديد المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد .

٢ — « الحرية » :

ما تتعرضون له من محاولات الغزو المستمرة ، يشبه الى حد كبير ما تعرضت له ثورة كوبا .. هناك دولة امبريالية كبيرة في جوارها مصممة على خنق التجربة الثورية والقضاء عليها ، خوفا من ان تنتشر عدواها في اميركا اللاتينية وهناك دولة رجعية كبيرة ، في جواركم ، مدعومة من الامبريالية الاميركية مصممة على خنق تجربتكم ، خوفا من ان تنتشر عدواها في المنطقة .

مهاجرون هربوا من التأميمات التي طالتهم ، وقوى النظام القديم تتجمع وتتسلح وتحول لتدبير غزو خارجي كانت المخابرات المركزية وراءه مباشرة ، تماما كما ان السعودية وراء امثالهم الان في عملية الغزو الاخيرة على بلادكم .. الميليشيا وجيش التحرير الكوبي كانا العامل الحاسم والمباشر في افشال عملية الغزو .. وكانت المساعدة الخارجية من المعسكر الاشتراكي عاملا مساعدا مهما في منطقة حساسة للتوازن الدولي . على ضوء هذه المقارنة مع كوبا كيف تنظرون الى وضعكم .

■ عبد الفتاح اسماعيل :

ان ما يطرحه العديد من الاصدقاء التقدميين، في محاولة للمقارنة بين اوضاعنا واوضاع كوبا ، على اعتبار ان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تشكل كوبا الجديدة في شبه الجزيرة العربية ، هو من حيث النظرة الموضوعية لطبيعة القوى التي تحيط بثورتنا اليوم ، استنتاج صحيح . ذلك ان كوبا قد واجهت ضغوطا امبريالية — رجعية شرسة ، على كافة المستويات بدءا بالحصار الاقتصادي وانتهاء بمحاولات الغزو العسكري الذي بلغ ذروته في عملية غزو خليج الخنازير ، التي خططت لها ونفذتها الامبريالية الاميركية وعملاؤها المتضررون من اجراءات الثورة الكوبية .

وفي الظرف الراهن نجد ان الثورة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، تتعرض لمخططات تآمرية امبريالية — رجعية من قبل جميع الاعداء المحيطين بها في منطقة شبه الجزيرة العربية ، شبيهة بتلك التي تعرضت لها كوبا بدءا بالحصار الاقتصادي مرورا بالمحاولات التخريبية العسكرية على الحدود او تلك التي يتسلل المرتزقة الى الداخل للقيام بها ، وانتهاء بالمحاولات المستمرة لف[...] جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وتص[...] الثورة فيها .

بناء على ذلك يمكننا القول ان كلا م[ن] جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وكوب[ا] واجهت وتواجه ظروفا صعبة متشابهة م[ن] جراء التآمر الامبريالي الرجعي الشرس الذي تخطط له وتنفذه الامبريالية العالمي[ة] بزعامة الولايات المتحدة الاميركية بالاشتر[اك] مع عملائها الرجعيين .

ولكن — من الناحية الاخرى — على ال[...] من تاكيدنا على الكثير من اوجه الشبه ب[ين] ظروف الثورة في البلدين ، فلا يمكننا اغف[ال] ان هناك عددا من الخصوصيات المتنوعة وعلى الاخص فيما يتصل بالاوضاع والتطور[ات] الداخلية لكلا التجربتين . اذ لا شك في النظرة الواقعية الى الاوضاع الاقتصادي[ة] والسياسية والعسكرية لكلا البلدين ، ست[...] بأن اوضاع كوبا اكثر تطورا من اوض[اع] جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .. وذ[...] يعني ان المصاعب التي تتعرض لها الثو[رة] في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية [...] اكثر واشد من المصاعب التي تعرضت لها كوبا ، سواء من الناحية الاقتصادية او الناحيتين السياسية والعسكرية .

فمن المعروف ان جمهورية اليمن الديمقراط[ية] الشعبية، بلد محدود الامكانيات يعيش أوض[اعا] اقتصادية متخلفة جدا ، الامر الذي يعك[س] نفسه على الوضع السياسي وكذلك على الجانب العسكري ، ويضاعف من خطو[رة] الحصار الاقتصادي والسياسي ، الذ[ي] تمارسه الامبريالية وعملاؤها الرجعيون ف[ي] المنطقة ضدها ، واذا كانت كوبا قد استطاع[ت] بالاعتماد على نفسها بالدرجة الاولى في عم[لية] البناء الداخلي ، وفي التغلب على الظرو[ف] الصعبة التي واجهتها وكذلك في دحر المؤامرا[ت] التي تعرضت لها ، فان الدعم السخي الذ[ي] تتلقاه من دول المعسكر الاشتراكي الصدي[ق] وبالذات من قبل الاتحاد السوفياتي كان ل[ه] شان كبير في تمكينها من الصمود ومن تحقي[ق] النصر .

أما بالنسبة لجمهورية اليمن الديمقراطي[ة] الشعبية التي تعتمد على نفسها ايضا ، سو[اء] في التصدي لمهام المرحلة الراهنة من تطـ[ـور] الثورة ، أو في مواجهة ما يحيط بها من مخا[طر] ومصاعب ، فان مساعدات المعسكر الاشتراك[ي] لها لم تبلغ بعد تلك الدرجة التي تتطلبها مواجهة اخطار التآمر الامبريالي — الرجع[ي] الهادف الى تصفية الثورة . وذلك طبعا لا ينف[ي] اهمية المستوى الحالي للمساعدات وللعط[ف] الكبير الذي تحظى به الثورة في بلادنا م[ن] سائر البلدان الاشتراكية ومن كل قوى التحر[ر] والتقدم والسلم في العالم .. اذ اننا لا نشك مطلقا بان هذا المستوى سيزداد نموا وتطورا خاصة في ظل الظروف البالغة الدقة ، التي تمر بها ثورتنا حاليا .

واخيرا فانه بالقدر الذي تستطيع فيه جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية انجا[ز] مهام الثورة الوطنية الديمقراطية عبر احرا[ز] المزيد من التقدم الاقتصادي والتحولات الاجتماعية ، وتعزيز سياستها الدفاعية ، أكا[ن] ذلك من حيث القوة الاستراتيجية التكنيكي[ة] التي تبنى الان بادارة مبسطة عالية الفعالي[ة] وبنفقات أقل أو بتسليح أوسع الجماهير م[ن] عمال وفلاحين وطلاب في الميليشيا والقوات الشعبية بقدر ما يكون بامكانها ان تشكل مركز اشعاع للحركة الوطنية التحررية في شبه الجزيرة العربية ، مثلما تشكل كوبا مركز اشعاع لحركة التحرر والتقدم في اميركا اللاتينية .

اسئلة وأجوبة اخرى في العدد القادم
الموقف من الوحدة مع الشمال

فيتنام

حملة الثوار الأخيرة : أهدافها السياسية والعسكرية

منذ سبعة أشهر وهجوم القوات الثورية والشعبية مستمر في جنوبي فيتنام ، وقد وجه الثوار ضربات عنيفة للمعتدين الاميركيين ودمينهم ثيو ، واحرزت القوات الشعبية انتصارات اكيدة ، سياسية وعسكرية تشكل منعطفا حاسما في الحرب التحريرية للشعب الفيتنامي . وتنضح هذه الانتصارات من خلال الاهداف السياسية التي وضعتها الحكومة الثورية المؤقتة وجبهة التحرير الوطنية ومن خلال الاستراتيجية العسكرية المتبعة في اطار هذه الحملة التي خدمت وما زالت تخدم الاهداف السياسية للثوار .

الاهداف السياسية للحملة

بدأ الهجوم الذي يشنه الثوار منذ اواخر آذار في اطار الحرب الشعبية الطويلة الامد التي يخوض غمارها الشعب الفيتنامي منذ ١٢ عاما في وجه المعتدين الامريكيين وعملائهم في سايغون ، والتي تقودها جبهة التحرير من اجل الاستقلال الوطني ، واقامة حكومة تمثل اوسع الفئات الشعبية وتستطيع حماية السيادة الوطنية للبلاد من المطامع الامبريالية والاعتداءات الاميركية وتعمل تدريجيا على توحيد فيتنام . والحملة الحالية تدرج ، على الاخص ضمن المرحلة الجديدة من حرب التحرير الفيتنامية التي تتصدى لسياسة الامريكيين العدوانية التي بادر بها نيكسون سنة ١٩٦٩ تحت عنوان «الفتنمة» .

فبعد هجوم « التيت » (شباط ١٩٦٨) الذي أظهر قدرة الثوار على ضرب سايغون، معقل العملاء ، بالرغم من وجود نصف مليون جندي اميركي آنذاك في جنوبي فيتنام والذي ادى الى قيام جبهة واسعة مناهضة للحرب داخل الولايات المتحدة ، قررت الادارة الاميركية مع نيكسون تبديل اشكال عدوانها وسيطرتها على فيتنام الجنوبية . ومضمون سياسة « الفتنمة » يكمن في تقوية جيش « ثيو » العميل بحيث يتمكن من مواجهة الثوار وقمع الجماهير في المدينة والريف لحساب اسياده الامبرياليين ، بينما يسحب هؤلاء قواتهم على مراحل ، لتهدئة الراي العام في الولايات المتحدة وتضليل الرأي العام الديمقراطي في العالم بايهامه ان الرئيس « الشرعي » بات قادرا على الدفاع عن نفسه . ولم تكن الاعتداءات الاميركية على كمبوديا ربيع ١٩٧٠ واللاوس ١٩٧١ الا جزءا من هذه السياسة الجديدة وكانت تهدف الى تدمير المواقع الخلفية للقوات الثورية ونقل ساحة المعارك الى خارج فيتنام الجنوبية في الوقت الذي يتم فيه تعزيز قوات الجيش العميلة وتشديد قبضتها على الارياف تحسبا لانسحاب اميركي . وقد فضحت المقاومة الشعبية الظافرة للثوار الكمبوديين واللاوسيين وطردها للمعتدين (خاصة في كمبوديا) والحاقها بهم خسائر جسيمة ، عجز « الفتنمة » عن الاستمرار ،وضعف الجيش العميل في وجه الشعب المسلح وارتهانه الكامل بدعم اميركا له (الدعم الجوي خاصة) .

كان أحد الاهداف السياسية الاساسية للحملة الراهنة اذن توجيه ضربة قاصمة لسياسة « الفتنمة » ، والشكل الجديد للعدوانية الاميركية ...

فيتنام نفسها العجز الكامل للجيش العميل عن سحق القوى الشعبية والثورية ، واعتماده الكلي هو ونظام الحكم على دعم القوات الاميركية . فبعد اندحار القوات العميلة وجدت القوات البرية والجوية والبحريةنفسها بشكل واسع في مواجهة مباشرة مع الثوار . وأدت حملة القوات الثورية الى تحطيم الاوهام التي تروج لها ادارة نيكسون حول«الانسحاب» الاميركي من فيتنام وكشفت الوجه الجديد للوجود الاميركي ، بحيث يظهر ان الاختيار الوحيد أمام الامبرياليين الاميركان بات ينحصر بين توسيع تورطهم من جديد في فيتنام خلافا لما وعد به نيكسون ولارادة أوسع فئات الشعب الاميركي وشعوب العالم ، وبين الانسحاب الفعلي بوقف دعمهم لنظام حكم ثيو العميل .
ويكمن الهدف السياسي الثاني للحملة في افشال النواحي السياسية والاجتماعية « للفتنمة » ، أي ضرب الركائز السياسية



لحكم ثيو في الارياف والمدن . ولقد منيت بالفشل كل محاولات الادارة العميلة لتوطيد سيطرتها على الارياف — سياسة « فرض السلام » في الارياف — وذلك بتشجيع تدابير الاصلاح الزراعي وتدعيم المؤسسات القروية التقليدية واقتصر دور الحكم العميل بشكل أساسي على الاقرار بشرعية الاستملاكات التي قامت بها القوى الشعبية والتعويض على كبار الملاكين بملايين من الدولارات ، وفرض ديكتاتورية الادارة الفاسدة والجيش على القرى .

كان هدف الثوار استعادة السيطرة على الارياف سياسيا واستراتيجيا وتصفية سياسة « فرض السلام » نهائيا . على صعيد المدن أخيرا كان هجوم الثوار يهدف الى زيادة العزلة السياسية لزمرة ثيو التي كانت قد برزت خلال « الانتخابات » النيابية والرئاسية عام ١٩٧١ لصالح الحكومة الثورية المؤقتة، والعناصر المناهضة لدكتاتورية ثيو ولاستمرار الحرب .

كان الهجوم الحالي يهدف الى تحقيق تغيير حاسم في موازين القوى العسكرية والسياسية ،لصالح جبهة التحرير والحكومة المؤقتةيؤدي بالعدو الاميركي ، في ظروف حملة انتخابات الرئاسة ونظرا للجبهة المناهضة للحرب المتحلقة حول ماكغفرن ، الى تقديم التنازلات باتجاه تسوية سلمية على اساس صيغة السلام التي تقدمت بها الـ ح.ت.م. (تموز ١٩٧١)

أن نجاح هذه الاهداف السياسية كان يتوقف على تحقيق عدد من الاهداف العسكرية بشكل يرجح بوضوح كفة القوى الثورية . وكان على جيش التحرير الشعبي ان يضعف الى حد كبير قوة الجيش العميل ويظهر حدود قدراته القتالية . كان مضمون الاستراتيجية العسكرية التي عمل بها هو شن هجمات على أماكن متعددة من جنوب فيتنام في آن واحد أو تفصل بينها بضعة أيام ، مما يؤدي الى تشتيت شمل القوات العميلة الاساسية ولاسيما الوحدات الخاصة المحدودة العدد وهي الوحيدة في الجيش العميل التي تتمتع بقدرة معينة على المواجهة .

وكان الهدف من ذلك فتح عدة جبهات على التوالي (٤ خلال ستة اشهر) وتجميد القوات العميلة داخل المدن الكبرى في المقاطعات : « هوي » ، « كونتوم » « آن لوك » وأخيرا « سايغون » ، بضغط جيش التحرير وقصف مدفعيته وقطع طرق المواصلات التي تصل بين هذه المقاطعات .

وترافق هذا الهدف مع هدف ثان هو تحرير مناطق ريفية واسعة كمقاطعة كوانغ تري (شمال البلاد) والمنطقة الواقعة شمال غرب « سايغون » وأخيرا « الدلتا » جنوبي العاصمة . هذه المناطق ذات اهمية استراتيجية من ناحية الامدادات والصلات مع المواقع الخلفية الكمبودية واللاوسية المحررة ومع جمهورية فيتنام الديموقراطية ، وهي تتيح قصف المدن وقطع طرق مواصلات الجيش العميل . وللمناطق المحررة في الريف أهمية سياسية حاسمة ، اذ ان ضرب سياسة الحكم العميل في الارياف تترافق مع اقامة القوات الشعبية لسلطتها في القرى وتشكيل الادارة السياسية الثانية للبلاد وضرب حصار سياسي حول المدن وهي معاقل دكتاتورية العملاء ، بواسطة الارياف .

في أطار هذا الهدف المزدوج الذي يرمي الى اضعاف القوات العميلة والى السيطرة على مناطق واسعة في المقاطعات الريفية التي تحيط بالمدن الكبرى ، يتيح احتلال المدن الصغرى والقرى المحصنة الفرصة أمام قيام هجمات مضادة مكلفة للاجهزة العميلة ووحداتها الخاصة التي تختلط ضمنها مجموعات من اللاجئين نزحت الى المدن الكبرى لتصعد بذلك الازمة الاقتصادية والاجتماعية للنظام العميل وتفتح المجال أمام تعبئة هذه المدن من الداخل .

وفي النهاية تلتقي مضاعفة ضغط القوات الثورية ، التي تكون قد مدت سيطرتها على مشارف سايغون ، مع قرب موعد انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة وتعزز في الوقت نفسه موقع الحكومة الثورية المؤقتة في مفاوضات باريس ، السرية منها والعلنية .

أن الترابط بين الاهداف السياسية والعسكرية شكل خطا ثابتا في استراتيجية للحملة ، وهو يعطي المواقف السياسية للحكومة الثورية المؤقتة ، المتضمنة في مقترحاتها للسلام ، وزنا اكيدا يعكس ميزان القوى الجديد على أرض المعركة . فهو يتيح ضغطا على المفاوضين الاميركيين في باريس. كما انه يسمح في الوقت نفسه بمتابعة النضال من مواقع عسكرية سياسية اكثر ملاءمة في حال استمرار هجمة المعتدين الاميركيين .

على الصعيد العملي يظهر ان الترابط بين النواحي العسكرية والسياسية في التنسيق ما بين الفرق النظامية المجهزة بالاسلحة الثقيلة التابعة لجيش التحرير الشعبي ، ووحدات التخريب وتضم الواحدة منها (٢٥ الى ٥٠ رجلا) التي تشن هجمات محدودة لاضعاف الوحدات العدوة وتعد لهجمات اشد كثافة ، وما بين الوحدات السياسية — العسكرية الصغيرة « الونغ » ، الناشطة في الارياف منذ العام الماضي . هذا التنسيق يجسد مبدأ « توفير القوى الذاتية » ،بحيث تستطيع قوات التحرير توجيه الضربات الفعالة ضد العدو دون انهاك قواها هي ، تحسبا لاستمرار الحرب .

أما عمل قوات الكوماندوس المدعومة بفرق مدفعية صغيرة فيمهد لتحركات وحدات الجيش الشعبي لمهاجمة مواقع العدو الامامية وفتح الطرق أمام تسلل الوحدات النظامية الشعبية وتأمين الامدادات العسكرية لها .

وقد أحيطت جميع المدن الكبرى ومدن المناطق الصغرى التي لجات اليها قوات سايغون العميلة باحزمة من الصراريخ. وهذا التكتيك الذي يسبق الهجمات المكثفة للقوات النظامية ، ويوهم العدو بان الهجوم قد استنفد قواه ، قد ظهر منذ فترة حول مدينة « سايغون» وفي جميع انحاء «الدلتا » ،وايضا حول « كونتوم » (وسط البلاد)وفي مقاطعات شرقية بالقرب من « دا نانغ » . بهذه الطريقة تستطيع القوات الثورية تضليل العدو من حيث توقيت الهجوم وتحديد مكان حدوثه ، وتسمح بضرب عدة أماكن معا ، وابقاء المبادرة بيد القوات الشعبية . ويربط عمل الوحدات السياسية العسكرية في المناطق الريفية ما بين مهام رجال العصابات المحليين ضد مراكز العدو الضعيفة والوحدات شبه العسكرية العميلة ، والمهام السياسية في اطار النضال ضد سياسة « فرض السلام » التي يمارسها حكم الجنوب العميل ، وتعميم عملية ارساء الادارة السياسية الجديدة التي تسيطر عليها القوات الشعبية والثورية في الارياف ، اي اعادة بناء المؤسسات السياسية وتعزيز عمل الكوادر الثوريين الذين كانوا قد تسربوا الى الادارة والجيش العميلين .

فالى جانب مشاركتها في الهجوم الحالي ، وتنظيمها لانتفاضات محلية في مناطق عديدة (الدلتا والمقاطعات المحيطة بدانانغ) ، تقوم هذه الوحدات بالتحضير فعليا لشن النضالات السياسية والاقتصادية التي يستوجبها قيام الحكومة الائتلافية وتوقف الحرب .

أن حصيلة هجوم الثوار على امتداد٧اشهر حصيلة ايجابية بشكل واضح . وقد طردت القوات العميلة ، منذ الاشهر الاولى للحملة من شمال البلاد (كوانغ تري) وغربها (جبهتا كمبوديا واللاوس والمقاطعة المحيطة بان لوك) . وأخيرا في المناطق الوسطى « كونتوم » تتعرض القوات العميلة لضغط شديد ، وقد لجات الى « كونتوم » تلك المدينة التي لم تعد«آمنة» على حدقول الجنود الاميركان. ومناطق الدلتا وسايغون وكونتوم وهوي لم يعد لديها من حماية سوى القاذفات الاميركية، التي تضطر الى الضرب في الاعماق بالقرب من العاصمة « سايغون » (على اقل من ١٠كلم منها) .

ان اتساع المناطق المحررة او الخاضعة لاشراف القوات الشعبية ، والضغط على معاقل القوات العميلة في المدن الكبرى والوسطى قد قلبت ميزان القوى لصالح جبهة التحرير الوطنية وبذلك ضربت سياسة « الفتنمة » في صميمها وعادت بالوضع الى « امركة » الحرب اذ تزايد التدخل البحري الجوي لتدعيم القوات السايغونية المتداعية ماديا ومعنويا . وأجبرت اميركا على مضاعفة القوات الجوية نتيجة انهزام قوات « ثيو » وتفكك الاجهزة العسكرية (٥٦٠ طائرة جديدة اضيفت الى الطائرات الـ ٤٨٠ الموجودة سابقا) وينحصر دور قوات سايغون في عرقلة هجمات الثوار ، لذا ، اضطرت الولايات المتحدة الى ضرب حصار بحري ومضاعفة غارات القصف الوحشية على فيتنام الديموقراطية وذلك بحجة قطع طرق الامدادات والمؤن . لكن الهدف الحقيقي هو ممارسة ضغوط سياسية ومعنوية على شعب فيتنام الشمالية للكف عن دعمه ثوار الجنوب والخضوع لشروط المعتدين في محادثات باريس.

وأمام هزيمة العملاء وتصفية سياسة « فرض السلام » على الريف حيث تسيطر جبهة التحرير على أكثر من ٦٠ بالمائة من المناطق خاصة في مناطق زراعة الارز في « الدلتا » وأمام حقيقة وجود سلطة ثانية على صعيد ميزان القوى العسكري والسياسي — سلطة الحكومة الثورية المؤقتة ، وفشل سياسة « الفتنمة » ، لم يبق أمام نيكسون سوى سبيل واحد هو تصعيد العمليات الجوية والبحرية على الفيتنام جنوبا وشمالا. وهذا السلاح سياسي أكثر منه عسكري : فضرب الثوار في الجنوب وضرب فيتنام الشمالية باتا محدودي الفعالية نتيجة تطور الدفاع المضاد للطيران ، باعتراف الخبراء الاميركيين انفسهم .

ولقد برهن قصف الاهداف المدنية في الريف والمدن من قرى وسدود ومناطق آهلة بالسكان على أن أهداف الاميركيين ليست عسكرية فالجزء الاكبر من الامدادات والمؤن كان قد تم تخزينه سلفا في الجنوب تحضيرا للهجوم . وقد سمحت علاقات التضامن ما بين شعب فيتنام والدول الاشتراكية باستمرار تدفق الامدادات عبر حدود الصين وشواطئها . فالهدف الفعلي للمستعمرين الاميركيين هو تركيع الشعب الفيتنامي بتدمير المنشآت المدنية في البلاد من اجل حمله على تقديم تنازلات سياسية في اطار محادثات السلام . لكن رهان نيكسون قد سقط أمام تعبئة الجماهير في فيتنام الديموقراطية وتضامنها مع ثوار الجنوب ، وأمام فعالية أجهزة الدفاع الشعبي . مما يفرض عليه التعامل مع واقع ميزان القوى السياسي الجديد في الجنوب .

ان الوضع السياسي والعسكري في فيتنام الجنوبية يتجه لصالح المسيرة الثورية الظافرة نحو فرض مزيد من العزلة على زمرة ثيو العميلة التي تشكل الورقة الاخيرة بيد المعتدين الاميركيين — هذه الزمرة التي لا تحتفظ بسيطرتها على المدن في وجه الجماهير الشعبية والعناصر الديمقراطية المعادية لاستمرار الحرب الا بممارسة ديكتاتورية سوداء تبعث بعشرات الالاف من الوطنيين الى السجون .

ولم يبق أمام المعتدين الاميركيين وعملائهم سوى خيار وحيد :

أما استمرار العدوان وازدياد التورط الاميركي في حرب باتت هزيمتهم فيها أكيدة ، او القبول بمقترحات الحكومة الثورية المؤقتة حول السلام التي تتضمن سحب الدعم لثيو ، وتشكيل حكومة ائتلافية والانسحاب الكامل للقوات الاميركية في اطار محادثات باريس . وفي كلا الحالتين فان النصر حليف الثوار الفيتناميين .

تتمات - تتمات

بقية الكلمة الأولى

— كمية ضخمة من رؤوس الاموال المتوافرة في البلد لا توظف في تنميته ، بل تشكل عاملا اساسيا من عوامل تخلفه واعاقة نمو قواه الانتاجية . ويعبر ذلك عن نفسه بضعف القطاع الصناعي وانخفاض انتاجيته والتحاق فروع هامة منه برؤوس الاموال الاجنبية ، بحيث تصبح احدى مهامه الاساسية تخفيض كلفة الانتاج بالنسبة للاحتكارات الغربية ومضاعفة ارباحها — باستخدام اليد العاملة الرخيصة وادخال سلعها الى السوق العربية بهوية لبنانية . كما يعبر عن نفسه بتخلف الزراعة وهامشيتها وضعف انتاجيتها وبقاء مساحات واسعة من الاراضي غير مستثمرة والرضوخ المتزايد لتقلبات السوق .

— يؤدي تطور الراسمالية المصرفية — التجارية في لبنان الى انهيار الاقتصاد الطبيعي، والتحاق كبار ملاكي الارض والراسمالية الريفية والشرائح العليا من الطبقة الوسطى بالبرجوازية الكومبرادورية ، واستمرار الانتاج الفلاحي والحرفي الصغير والتجارة والخدمات الصغيرة ، وحرمان اكثرية الشعب من ادوات ووسائل الانتاج واضطراره الى بيع قوة عمله لقاء اجر ، وقذف عشرات ومئات الالاف الى البطالة والهجرة .

— ان النتائج الاجتماعية للسيطرة البرجوازية هي احتكار قلة ضئيلة للثروة الوطنية ، والتفاوت الضخم في المداخيل ، واتساع الهوة بين المدينة والريف ، وتعايش البذخ مع الفقر المدقع ، وانتشار البطالة والهجرة وتعاقب الازمات وما تورثه من انخفاض مستوى المعيشة وانهيار موارد رزق غالبية السكان ، واحتدام الصراعات الطبقية .

٣ — ان البرجوازية المصرفية — التجارية، الطفيلية ، التابعة للاستعمار الجديد عاجزة عن حل القضايا الاساسية للجماهير اللبنانية في التحرر الوطني والقومي والوحدة وبناء اقتصاد وطني منتج وتنمية قوى الانتاج . وهي أمام تفاقم ازماتها تميل الى زيادة التحاقها برؤوس الاموال الاجنبية والى تحميل الجماهير اعباء ازماتها الاقتصادية واعتماد الوسائل القمعية في التعاطي مع تصاعد النضالات الوطنية والشعبية .

٤ — ان المهمة التاريخية المرحلية للجماهير اللبنانية هي مهمة تغيير سلطة البرجوازية المصرفية — التجارية التابعة للاستعمار الجديد، وبناء السلطة الوطنية الديمقراطية المتقدمة لتتولى هذه السلطة تحرير الاقتصاد اللبناني من السيطرة الاستعمارية ، وتنظيم انخراط لبنان في المعركة ضد العدو الصهيوني القومي، وارساء الاقتصاد على قاعدة انتاجية عبر قطاع دولة في الصناعة والزراعة يشكلان الاداة المحركة والقطاع الرائد في تنمية البلاد ، وانشاء مجلس شعبي منتخب ، وتصفية جهاز الدولة القديم وبناء جهاز دولة حديث تحت الرقابة الشعبية المباشرة ، وسن دستور علماني يحمي الحريات الاساسية والغاء الطائفية ، وقيام تعليم وطني وديمقراطي موحد ، وتحقيق مساواة المراة المدنية والسياسية ، ومساواة الاقليات القومية وضمان حقوقها ...

ان الخاصية المميزة للسلطة الوطنية الديمقراطية في لبنان تنبع من مسالة غلبة الانتاج الفلاحي والحرفي الصغير والتجارة والخدمات الصغيرة ، ان نمط الانتاج هذا يشكل عقبة رئيسية امام نمو قوى الانتاج . ولا يمكن حل هذه المسالة الا — أ — باعادة انخراط الالاف من الباعة والوسطاء ومقدمي الخدمات المختلفة ، الذين تدفع بهم الراسمالية المصرفية — التجارية الى العمل التطفلي ، في العمل المنتج — ب — بالتحويل الطوعي للانتاج الحرفي والفلاحي الصغير الى انتاج جماعي كبير وممكن .

ان حل مسالة الانتاج الصغير والتجارة والخدمات الصغيرة — بوصفها عقبة أمام تطور قوى الانتاج — هو الذي يمنح السلطة الوطنية الديمقراطية في لبنان صفتها المتقدمة ، ويملي عليها افتتاح التحول الاشتراكي . وهكذا فان التصدي لحل هذه المسالة يشكل حلقة الوصل بين الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية .

٥ — ان المسالة المركزية للثورة الوطنية الديمقراطية في لبنان هي مسالة قيادة الطبقة العاملة لتحالف طبقات الشعب الوطنية والثورية : البورجوازية الصغيرة .الفلاحون. العمال .

والسؤال الرئيسي الذي تواجهه هو : من يكسب البورجوازية الصغيرة الى صفه : البرجوازية ام البروليتاريا ؟ ذلك ان البرجوازية الصغيرة في لبنان — ضحية النظام الراسمالي المصرفي — التجاري التابع وقاعدته الاقتصادية والسياسية في آن معا — ليس بوسعها الارتقاء الى السلطة السياسية لبناء نظام برجوازية دولة ، على غرار شقيقاتها العربيات ، بسبب المميزات التاريخية والاجتماعية للمجتمع اللبناني وخصوصيات دور الجيش فيه ، من هنا كان ميلها الى الانشقاق الى فئة تشكل الاحتياطي الصدامي شبه الفاشي للنظام وفئة تنحاز لمعسكر الثورة .

٦ — ان الاداة الرئيسية للثورة الوطنية الديمقراطية في لبنان هي الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة ، الممثلة لتحالف طبقات الشعب الوطنية والثورية بقيادة الطبقة العاملة وطليعتها الماركسية — اللينينية . وتعتمد هذه الجبهة مختلف اشكال النضال ضد السلطة القائمة . لكن ما من طبقة تتخلى عن سيطرتها الا اذا ووجهت بامكان التفوق على عنفها الرجعي بعنف ثوري مقابل . واذا كانت التجربة التاريخية قد بينت انه بمستطاع جبهة شعبية او وطنية ديمقراطية ان تكسب اكثرية في البرلمان ، وترقى بذلك الى الحكم . الا ان هذه التجربة التاريخية نفسها قد بينت ،بوضوح لا يسمح بالالتباس ، ان الارتقاء الى الحكم يفتتح الصراع على السلطة ولا يختتمه .

وان حسم هذا الصراع على السلطة لمصلحة طبقات الشعب الوطنية والثورية يبقى مرهونا بامرين : — ١ — تصفية جهاز الدولة القديم وتجاوز الشرعية البرجوازية — ٢ — التفوق على القدرة المسلحة للردة المضادة للثورة — ممثلة الطبقات الرجعية المخلوعة — بواسطة قوة الجماهير المنظمة .

ان الشكل الرئيسي للنضال السياسي من اجل السلطة الوطنية الديمقراطية هو نضالات المنظمات الجماهيرية (نقابات . منظمات قاعدية . احزاب) بقيادة بروليتارية . في مجرى هذه النضالات ، يشكل العمل البرلماني نقطة ارتكاز ثانوية للنضالات الجماهيرية ، مسخرا وخاضعا لها . من هنا ، يرفض الماركسيون اللينينيون العداء « المبدئي » للعمل البرلماني . ويعتبرون ان من الضروري المشاركة في العمل البرلماني ، الا في حالة واحدة — عند ظهور شكل ارقى من النضال (اضراب عام . حرب وطنية شعبية .. الخ) ويجب استخدام البرلمان كمنبر للتحريض الثوري ، ولفضح البرجوازية من الداخل على ان يكون المقياس الثوري لخوض المعركة الانتخابية ليس الحصول على الحد الاقصى من الاصوات والمقاعد ، وانما مقدار تعبئة الجماهيرية تحت شعارات الثورة الوطنية الديمقراطية .

٧ — ان لبنان ، بحكم دوره المميز في المنطقة العربية ، شديد التاثر بالتطورات الاقتصادية وبادنى التقلبات التي قد تطرا على ميزان القوى الوطني والطبقي فيها . ومن شك في ان رجحان كفة المعسكر المناهض للاستعمار والصهيونية والرجعية يشكل عاملا مساعدا على التغيير الوطني والديمقراطي في لبنان (دون ان ننسى ان لبنان نفسه جزء من توازن القوى هذا) . غير ان العامل الحاسم في عملية التغيير الثوري هذه يبقى العامل الداخلي الذي يتجلى بالدرجة الاولى في نضج القوى الثورية الذاتية للجماهير اللبنانية المنظمة . غير ان شحة موارد البلد وصغر حجمه لا يشكلان قاعدة مادية كافية للتحويل الاشتراكي . فلا يمكن رؤية انتقال المجتمع اللبناني الى الاشتراكية الا ضمن دائرة اوسع تشمل المشرق العربي ككل على الاقل . وبقدر ما تنضج الظروف لانخراط لبنان — القائم على الاختيار الطوعي لابنائه — في المشرق العربي ، بقدر ما تتزايد امكانات الحل الجذري والفعلي لمختلف قضاياه . هذا هو معنى شعار « ان الطريق اللبناني الى الاشتراكية هو طريق عربي اصلا » .

٨ — من اجل تبيت خط الطبقة العاملة ودورها القيادي يجب —.١ — توحيد وتجديد وفسح المجال امام الديمقراطية الواسعة في الحركة النقابية ببناء الوحدة القاعدية ، وقلب ميزان القوى داخلها لصالح البروليتاريا الصناعية والعمال الزراعيين ، وتطهير صفوفها من عملاء ارباب العمل والادارة وحاملي افكار الياس والذيلية اليها وسيطرة الماركسيين اللينينيين الثوريين عليها .

— ٢ — الارتقاء بالنضال الاقتصادي — الهادف الى حماية اوضاع الطبقة العاملة من التدهور وادخال بعض التحسينات عليها — الى مستوى النضال السياسي من اجل السلطة . وهذا يقتضي بناء الوحدة السياسية للطبقة العاملة بقيادة حزبها ، الشرط الذى لا غنى عنه لزيادة وزنها في الحركة الوطنية والديمقراطية عامة ، وتثبيت خطها المستقل تمهيدا لقيادتها الفعلية لمجمل هذه الحركة . كما وان بناء الحزب الثوري للطبقة العاملة هو الوسيلة الحاسمة لتوحيد النضالات الديمقراطية والمطلبية والوطنية وتوجيهها ضد العدو الرئيسي : البرجوازية المصرفية — التجارية التابعة للاستعمار الجديد ،

—.٣ — ان بناء الحزب الثوري للطبقة العاملة عملية مترافقة مع النضال ، على كافة المستويات ، ضد التحريفية بوصفها التحاما ذيليا بالبرجوازية الصغيرة ، تغلب الحاجات والمصالح الانية على المصالح التاريخية ، والعمل الاقتصادي والتسهيلات الاستهلاكية على المصالح الطبقية — السياسية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية .

هيئة تحرير « الحرية »

تعليقات

النظام الأردني يسعى للمصالحة العربية تمهيداً لمبادرة أميركية جديدة

منذ فترة والنظام الاردني يحاول ان يكسر طوق العزلة العربية التي يعيشها وأن يفك الحصار المضروب من حوله ، لايجاد انفراج عام في علاقاته مع الانظمة العربية المختلفة ، وكتمهيد لمحاولة جديدة قريبة في التسوية مع اسرائيل ، خاصة بعد انتهاء الانتخابات الاميركية ، حيث ينتظر الملك حسين مبادرة اميركية وعد بها في بداية العام القادم .

ومن اجل ذلك يعمل النظام الاردني لتحضير جو عربي رسمي مناسب بتقبل بصمت وبهدوء ما يمكن أن تسفر عنه المحاولة الجديدة لاجراء تسوية مع اسرائيل على اساس تنفيذ مشروع الملك حسين : « المملكة العربية المتحدة » .

ودلائل المحاولة الجديدة كثيرة .. منها تصريحات الملك حسين نفسه لصحيفة « اللوموند » التي اشار فيها بوضوح الى استعداده لعقد تسوية منفصلة مع اسرائيل .

(بحجة ان مصر نفسها قبلت في العام الماضي محاولة انتقالية منفصلة لفتح قناة السويس .. تماما كحجة النميري التي ابداها في تصريحاته الاخيرة عن علاقات السودان مع اميركا بأن مصر نفسها في طريق التفاهم مع الاميركيين وانها قبلت عرضا منهم بمبلغ ١٠٠ مليون دولار للعمل على تنظيف قناة السويس .. وهكذا تتسابق الانظمة العربية وتتحجج بعضها ببعض لتغطية تنازلاتها او ارتباطاتها بالامبريالية الاميركية) .

كما أشار الملك حسين الى أن مسألة المفاوضات المباشرة تعتبر بالنسبة للاردن مسألة ثانوية تتعلق بالاجراءات فقط .. (ومعنى ذلك انها لا تعتبر عقبة بل يمكن القبول بها) اما سياسة الجسور المفتوحة مع اسرائيل فهي ليست سياسة دايان بل هي سياسة الاردن بالاساس !.. وابدى الملك استعداده الكامل لاي اقتراح يتعلق بالقدس — اذا اعترفت اسرائيل بحقوق الاردن ؟ — لتكون مدينة السلام والتعاون بين الاديان الثلاثة ، ولتكون عاصمة لاسرائيل من ناحية ، وعاصمة للاقليم الفلسطيني حسب مشروع المملكة العربية المتحدة من ناحية اخرى .

كما اعتبر الملك حسين القدس ارض اللقاء بين الشعبين .

وبعد فترة قليلة من تصريحات الملك حسين رد ايغال الون عليها اثناء مناقشة سياسية في حزب العمال الاسرائيلي الحاكم « بان مشروع الملك حسين الذي اقترحه في آذار الماضي بانشاء مملكة متحدة تضم ضفتي الاردن لا يضع بالضرورة اية عقبات في طريق اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وسكان الضفة الغربية » .

ان تصريح الون يلتقي مع تصريح الملك حسين تماما كما التقى مشروع الملك بمشروع الون بحيث يمكن تسميتهما فعلا مشروعا واحدا هو مشروع حسين — الون .

تقول معلومات مؤكدة من داخل الاردن بان الملك حسين يؤكد لحاشيته وللاوساط القريبة منه في القصر ان الاميركيين قد وعدوه فعلا بمبادرة جديدة قريبة في بداية العام الجديد ، وان الاردن مستعد لتقديم تنازلات ضمن حدود مشروع الون على اساس قدس موحدة مع ممر الى الاماكن المقدسة الاسلامية تحت العلم الاردني ، وتعديلات في منطقة المثلث مع بقاء شريط المستعمرات الاسرائيلية على الضفة الغربية لنهر الاردن لمدة ٥ سنوات وعدم دخول قوات عربية اليها ، والاكتفاء ببوليس محلي ، كما يتم الاعتراف السياسي النهائي باسرائيل .

وتؤكد هذه المعلومات — أيضا — أنه من المتوقع اذا سارت الامور حسب هذا الاتجاه في التسوية القريبة مع اسرائيل ، أن تجري تغييرات في السلطة الاردنية لتشكيل حكومة جديدة اكثر تشددا والامساك بالوضع الداخلي بقبضة حديدية وبتشديد اساليب القمع والارهاب . اما اذا تأخرت المبادرة الاميركية فأن الملك حسين سيجد نفسه مضطرا — كما يقول في اوساطه — للاتيان بوزارة انفراج لامتصاص النقمة الجماهيرية الدائمة في الاردن بعد ضرب المقاومة في أيلول ..

(عندما سال مندوب « اللوموند » الملك حسين عن موقفه اذا لم تحدث التسوية مع اسرائيل قريبا ، اجاب ان ذلك سيكون بالنسبة له اكبر صدمة مأساوية في حياته !)

في هذا الجو السياسي الذي يعيشه الحكم الاردني بانتظار مبادرة اميركية جديدة في بداية العام القادم ، تجري محاولة تهيئته والتمهيد له بانفراج سياسي لعلاقات الاردن العربية المتأزمة .

وقد جرت اتصالات بين الاردن والكويت بمبادرة من وزير الخارجية الاردني الذي طلب من الحكومة الكويتية ان تقوم بمبادرة لفتح باب الوساطة بين مصر والاردن .

وقد أشارت بعض المصادر ان وزير الخارجية المصري محمد حسن الزيات قد رحب بالوساطة الكويتية . ويؤكد وزير الخارجية الاردني في طلبه للمصالحة العربية ان الاردن لن يعقد تسوية ثنائية مع اسرائيل وانه مع قرار مجلس الامن كأساس لحل شامل . وان ذلك جاء تأكيده في خطاب العرش الاخير .

بينما تصريحات الملك حسين والمعلومات الواردة من الاردن تؤكد عكس ذلك تماما ، والمقصود من هذا التأكيد تهدئة الجو العربي الرسمي الذي نشأ اثر اعلان الملك حسين لمشروعه الخاص بالمملكة العربية المتحدة ، والذي وجدت فيه الانظمة العربية الساعية للتسوية السلمية خروجا منفردا عن شروطها الخاصة في التسوية ، ومحاولة من الملك الهاشمي للانفراد المسبق بالتسوية باشكال مناسبة لمصالحه ، وبمشروع يتضمن سيطرته الكاملة على مصير الشعب الفلسطيني .

ان هدف الوساطة لاجراء المصالحة مع مصر التي طلبها الحكم الاردني هو فك الحصار العربي المضروب حوله وتقديم تنازلات مؤقته تهيء الجو المناسب للملك في حال بداية تنفيذ مشروعه .

ولكن هل ستقتصر الوساطة على المصالحة المصرية — الاردنية خاصة والعربية — الاردنية عامة ؟ .

— بالطبع لا .. لان قضية المقاومة هي الاساس في ازمة العلاقة الاردنية — العربية ، ولا بد ان يحاول الملك أن يطرح استعداده للقبول بوساطه جديدة مع المقاومة ..

(وهنا تؤكد المعلومات ان الوساطة الكويتية بين الاردن ومصر ستشمل اعادة البحث في العلاقات بين الاردن والمقاومة)

ان تكتيك الملك في ذلك واضح ، فهو يريد من القبول بالوساطة جر المقاومة الى مائدة المفاوضات كما حدث في مؤتمر جدة بدون الاعتراف المسبق باتفاقية القاهرة وعمان ومع الاصرار على مشروعه « المملكة المتحدة » .

ومن خلال التسويف والمماطلة واستمرار المفاوضات مع المقاومة يصل النظام الاردني الى تحسين علاقاته العربية وفك عزلته الخانقة .

(وتقول المعلومات — ايضا — ان الاردن سيطرح في اجتماعات وزراء الخارجية والدفاع العرب المقرر عقده في الكويت بتاريخ ١٥ الشهر الجاري ، استعداده للمفاوضة مع المقاومة) .

وهذا الاستعداد ما هو الا فخ جديد منصوب أمام المقاومة لجرها الى اسلوب المفاوضة والقبول بالوساطة على طريقة مؤتمر جدة الذي كانت وراءه الرجعية السعودية .. وبالرغم من فشل المؤتمر نتيجة المقاومة الجماهيرية الفلسطينية والعربية التي جابهته ، فان هدفه كان تمزيق صفوف المقاومة وضرب وحدتها واحداث بلبلة سياسية في قواعدها ووسط الجماهير الفلسطينية ، وتقديم الحجة للانظمة العربية ان تتخلى عن التزاماتها تجاه المقاومة ، وتجاه العلاقة مع الاردن .

ان المحاولة الجديدة لجر المقاومة الى مائدة المفاوضات مع النظام الاردني تأتي هذه المرة في سياق تهيئة الاجواء فعليا لمبادرة اميركية جديدة موعودة لتسوية مع اسرائيل وفق مشروع الملك حسين .

واذا كان النظام الاردني يسعى لمصالحة عربية تساعده على ذلك ، فأنه يريد من استعداده للمفاوضة مع المقاومة أن تعطيه براءه للمصالحة العربية ... وهو بذلك يحقق هدفا مزدوجا ، اذا رفضت المقاومة يتحجج بالرفض للبرهنة على « حسن نيته » تجاه ما يريده من تحسين علاقاته العربية ، واذا قبلت تحت ضغط الحكومات العربية يعمد الى التسويف والمماطلة وعدم الالتزام باتفاقية القاهرة وبذلك يوقع المقاومة في فخ المفاوضات مما سيؤدي الى بلبلة اوضاعها وتمزيق صفوفها ووحدتها .

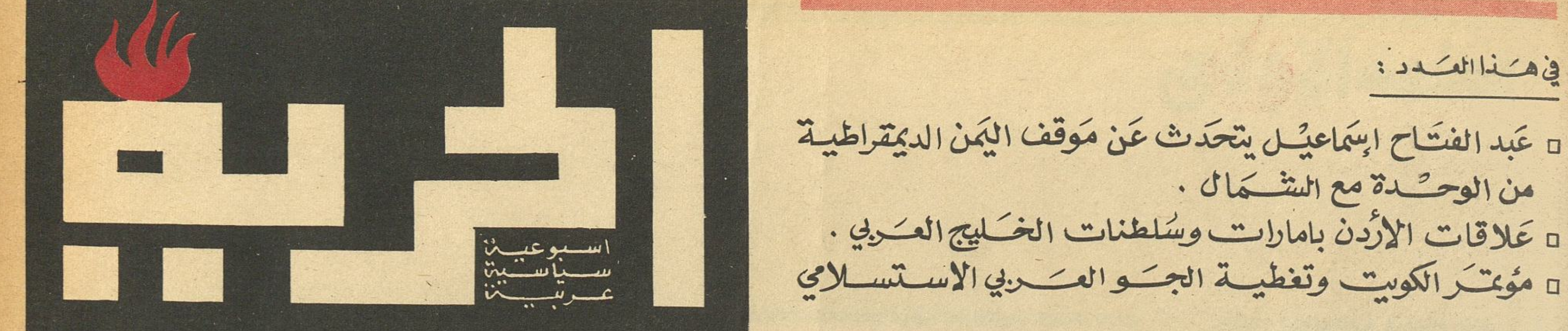
ان على المقاومة الفلسطينية أن تفوت على الملك حسين هذه الفرصة وان تسقط تكتيكه منذ البداية بفضح المبادرة الاميركية الجديدة التي ينتظرها ، وبالتاكيد على رفض كل محاولة لجر المقاومة الى المشاريع السلمية والاستسلامية .

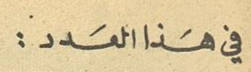
ان المهمة الرئيسية للمقاومة تجاه عروض الوساطة والمصالحة هي الرفض القاطع للعودة الى اسلوب المفاوضة كما حدث في مؤتمر جدة الذي حاولت بعض الاوساط اليمينية ان تبرره بمختلف التبريرات ، وهي فضح ما يجري امام الجماهير على صعيد الوساطات والمصالحات وتحضير الاجواء لان ينفذ الملك حسين مشروعه الاستسلامي الذي يهدف الى تصفية المقاومة ، وتصفية القضية الفلسطينية ..

خطة التنمية الثلاثية باشراف امريكي

يعقد في عمان يوم ١١ تشرين الثاني مؤتمر لمناقشة خط التنمية الثلاثية . وقد وجهت الحكومة الاردنية الدعوة الى عدد من الدول والمؤسسات الدولية للاشتراك في المؤتمر .

ومن ضمن الذين وجهت لهم الدعوة لحضور المؤتمر : وزير الخارجية الامريكي ، مدير الوكالة الامريكية للتنمية ، الوزير البريطاني للتنمية في ما وراء البحار ووزير الخارجية ووزير المال الفرنسي والالماني الغربي والامين العام للسوق الاوروبية المشتركة .





بيروت - ٢٠/١١/١٩٧٢ - العدد ٥٩٦ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً AL-HOURRIAH - Nº 596 - 20/11/1972 -

بوحدة الطبقة العاملة وقيادتها للحركة الشعبية نصون ونطور الإنتصارات



